الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الملقبات النحوية وآثرها في التقعيد النحوي المسألة الصدرية أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين

*** أميمة سعدي**

*** راضية بوصبع**

إشراف الأستاذ:

عبد القادر عزوز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
عبد الهادي حمر العين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
عبد القادر عزوز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سليم مزهود	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

شكرا لله عز وجل على كرمه وفضله، وعلى توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات، حرصا منه على إنجاز هذا البحث وتقديمه بالصورة المطلوبة جزاه الله عنا كل خير، كما لا يفوتنا التوجه بالشكر الخالص إلى كلية الآداب واللغات خاصة قسم اللغة العربية وكل العمال والأساتذة الذين قدموا لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد وإلى الأهل وكل الأصدقاء، حفظهم الله جميعا.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعوا الله تعالى أن يرزقنا الهدى والتقى وأن يجعلنا من الذين تغمرهم رحمته.

إهداء

الحمد لله كثيرا على توفيقه وإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي العالمين وشفيعنا يوم الدين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء، وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى كل أخواتي وأفراد أسرتي وأقاربي.

إلى صديقاتي ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي.

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

إلى الأستاذ الذي كان لنا بعد الله نعم الموجه والمرشد "**عبد القادر عزوز**"

إلى كل من ساعدني في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إلى كل من أحب ومن يحبني.

راضية

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، لتوفيقي في إتمام هذا العمل ولبلوغي غايتي وتحقيق حلمي

بكل مشاعري المحبة أهدي ثمرة نجاحي إلى:

الذي أحسن اختيار اسمي، وأعطاني ودعمني بلا حدود، وعلمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العودة إلى الله تعالى في كل أمورنا صغيرة أو كبيرة، وأن سعادتي فيما أطمح إليه، سندي وقوتي بعد الله عز وجل، أبي العزيز حفظك الله

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضنني قلبها قبل يديها، وعلمتني أن قوة الإنسان تكمن في بناء شخصيته والسير في طريق الحق مهما كان موحشا، تلك التي لازمتني بدعواتها طيلة حياتي: أمي الحبيبة حفظك الله.

إلى من أستند إليهم وأجدهم حصنا وملجأ لي بعد والدّي أخوي العزيزين أسأل الله ألا تفارق الابتسامة وجهيكما.

إلى جدي الغالي شكرا على دعمك لي، حفظك الله.

إلى اللتان كانتا بمثابة أمي في حنانهما ورعايتهما لي: جدتي وخالتي.

إلى الذين يعاملونني على أنني لازلت طفلة أمامهم مهما كبرت: أعمامي وأخوالي.

إلى صديقتي الوحيدة وزملائي في الدراسة حفظكم الله.

إلى أستاذي الذي أتعبته معي بكثرة أسئلتي بغية أن أروي ظمئي العلمي وإلى كل الأساتذة الذين بقيت بصمتهم محفورة في ذاكرتي شكرا، زادكم الله من فضله.

أميمة

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين الصادق الأمين شفيعنا يوم الدين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فقد جعل الله جل جلاله لغة الضاد أسمى اللغات وخصها لتكون لغة كتابه العظيم، وعمد أهل العربية من شدة حرصهم وغيرتهم عليها إلى دراستها ووضع القواعد خصوصا بعد تسرب اللحن جراء اختلاطهم بغيرهم من الأمم؛ وانبثق عن هذا الاهتمام ظهور عدة علوم لغوية، أجلها علم النحو الذي يعد الدعامة الأساسية لها، والذي بدأت بوادره مع علي بن أبي طالب حين أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع أساسيات اللغة، وتبعه في ذلك من أتى بعده من العلماء الحادقين في اللغة أمثال أبي عمرو بن العلاء، والخليل ، وسيبويه بالإضافة إلى الكسائي وغيرهم من العلماء، وسرعان ما نما وتطور لتبلغ شهرته الأفاق ويشتد التنافس بين العلماء في إرساء قواعده خصوصا بين مدرستي البصرة والكوفة، ليغلب بذلك الطابع الجدلي فيه، من خلال المجالس والمناظرات التي كانت تقام بين هؤلاء النحاة؛ والتي أسفرت عن ظهور العديد من المسائل الخلافية كانت ولا زالت محفورة في الكتب النحوية.

ليصبح موضوع هذه المسائل محط اهتمام الدارسين في مجال اللغة، لذلك خضنا غمار البحث فيه، حيث تمحور بحثنا عموما في الملقبات النحوية، وبشكل خاص في المسألة الصدرية تحت العنوان الموسوم: الملقبات النحوية وأثرها في التقعيد النحوي "المسألة الصدرية أنموذجا"، وقد اقتضى موضوع البحث أن نطرح الإشكال الآتي: ما تأثير الملقبات النحوية في تأسيس القاعدة النحوية؟ وهل للمسألة الصدرية نصيب في ذلك؟

وقد تفرع عن هذا الإشكال الرئيس مجموعة من التساؤلات أبرزها:

- ما المقصود بالملقبات النحوية؟
- ما المسألة الصدرية؟
- وما رأي العلماء فيها؟
- وما أبرز الانتقادات الموجهة إليهم؟

ولعل السبب في اختيار هذا الموضوع يكمن في صعوبة فهم المسائل النحوية، وقلة الدراسات المتعلقة بالمسألة الصدرية، إضافة إلى الرغبة الشخصية في إنجاز بحث حول المواضيع النحوية.

وكان الهدف من هذه الدراسة إزالة اللبس عن المسألة والتوصل إلى نتائج جيدة في البحث مع اكتساب معلومات جديدة، أضف إلى ذلك تسهيل فهم هذا الموضوع بالنسبة إلى الدارسين الجدد من خلال اطلاعهم على هذا البحث المتواضع.

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع بالتحديد نظرا لقيمته وأهميته المعرفية؛ إذ يهتم بطرح الآراء ومناقشتها مع تفسيرها ومحاولة إيجاد حلول لها، كما يساهم في توضيح فكرة العطف خاصة بين الجمل، ومتى يجوز ذلك؟

وللتوصل إلى نتائج دقيقة كان لا بد من الاعتماد على الخطة الآتية: مقدمة نلج بها إلى الموضوع يليها فصلان، تم تخصيص الفصل الأول لضبط المصطلحات والمفاهيم؛ حيث قسم بدوره إلى مبحثين الأول : ضم ماهية الملقبات النحوية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أثر هذه الملقبات في التقعيد النحوي، وفي الفصل الثاني أشرنا فيه إلى المسألة الصدرية مع التفصيل فيها كذلك في مبحثين، الأول عرضنا فيه مفهومها أما الثاني فخصص لمواطن إعرابها، ثم ذيلنا هذا البحث بخاتمة توثق أهم النتائج المتوصل إليها، مع إضافة خلاصة شاملة للموضوع.

ولمعالجة هذه الخطة اعتمدنا على المنهج الوصفي مع آلية التحليل من بداية الفصل الأول إلى غاية عرض آراء النحاة في المسألة الصدرية، لينتهج بعد ذلك المنهج النقدي، من خلال توجيه انتقادات لآراء أولئك النحاة مدعمة بالأدلة والبراهين العلمية الكافية.

وأثناء جمع المادة العلمية تم الاستناد إلى مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

كتاب (الأنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، وكتاب (المسائل الملقبات في علم النحو) لابن طولون، و(رسائل في اللغة) للسيد البطليوسي.

أما بالنسبة للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بصفة عامة نجد: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن جمعا وعرضا ودراسة (لداود بن سلمان الهويمل)، والمسائل النحوية في تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري دراسة وصفية تحليلية (سمير محمود لبد) وكذلك مسائل الخلاف النحوية في كتاب اللمع في العربية لابن جني درسته (حفصة قاسمي) وغيرها من الدراسات، أما في خصوص ما يتعلق بموضوع المسألة الصدرية فلم نجد دراسات فيها ولا مقالات ولا مجلات علمية تتحدث عنها .

وفي خضم إنجاز هذا العمل واجهتنا العديد من العراقيل والصعوبات أهمها : صعوبة فهم المسائل النحوية وكثرة الآراء فيها هذا فيما يخص الجانب النظري، أضف إلى ذلك ما واجهناه من صعوبة في المسألة الصدرية في الجانب التطبيقي، خصوصا قلة الحجج في المسألة وضيقها هذا من جهة، أما من جهة أخرى ندرة في المراجع والكتب التي تتطرق لهاته المسألة؛ إذ لم نجد إلا كتاب رسائل في اللغة يتحدث عن مضمونها أما الكتابان الآخران اللذان أوردا هذه المسألة إنما أعادوا نقل ما ورد في محتوى الكتاب السابق ذكره ، دون إضافة حجج أو انتقادات جديدة، كما أنهم لم يصرحوا بأسماء النحاة الذين اختلفوا في هذه المسألة .

وختاما نتقدم بخالص الشكر لكل من ساعدنا في هذا البحث بغية الوصول إلى هدفنا المنشود، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف الذي كان له الفضل في انجاز هذا البحث، ومتابعة مسيرته من البداية إلى النهاية.

وفي الأخير نرجوا من الله أن يسدد خطانا ويهدينا سبلنا، فإن أصبنا فمن فضل الله وكرمه وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

– تم بعون الله–

الفصل الأول

تحديد المصطلحات والمفاهيم

المبحث الأول: ماهية الملقبات النحوية

المبحث الثاني: أثر الملقبات النحوية في التقعيد النحوي

أولا: ماهية الملقبات النحوية

ضم هذا البحث جملة من المصطلحات المهمة في النحو المتمثلة في: الخلاف النحوي، والمسائل المسماة وغير المسماة.

1-مفهوم الخلاف النحوي:

الخلاف النحوي من المصطلحات التي حظيت باهتمام النحاة، منهم من تحدث عنا مفصلا ومنهم من عرض لها مجملا، وسنتطرق في هذا العنصر إلى تعريفه لغويا واصطلاحيا.

1-1-لغة: أوردت معاجم اللغة العربية مصطلح المخالفة مأخوذا من الجذر الثلاثي "خ.ل.ف"، إذ جاء في 'مقاييس اللغة':« اختلف الناس في كذا، والناس خلفة أي مختلفون، فمن الباب الأول، لأن كل واحد منهم يُنَحّي قول صاحبه، ويُقيم نفسه مُقام الذي نَحَّاهُ»[1]، ومعناه أن الخلاف هو محاولة إثبات رأي معين مستندا على حجج وبراهين قوية لإدحاض رأي آخر وإقامته محله، أما في لسان العرب فعرف الخلاف على أنه:« الخلاف: المضادة، وقد خَالَفَهُ مُخَالَفَةً وخِلافًا...وتَخَالفَ الأمران واخْتَلَفَا: لم يَتَفِقَا»، [2]وهذا التعريف لا يبتعد كثيرا عما سبقه؛ ومعناه عدم الاتفاق في فكرة معينة؛ أي لكل شخص رأيه الخاص به، والفكرة الصحيحة هي التي تكون مدعمة بأدلة وبراهين علمية كافية.

مما سبق تبين أن الخلاف يدل على معنى واحد هو عدم الاتفاق والمعارضة ومصدره مخالفة.

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، المادة (خ.ل.ف)، ص213.

[2] ابن منظور، لسان العرب، تح: هاشم محمد الشاذلي وآخران، ج2، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، مادة (خ.ل.ف)، ص123-1240.

1-2-اصطلاحا: تختلف المجتمعات في الثقافة واللهجة، والعادات والتقاليد، وهذا الاختلاف ينشبق عنه تغيير في التفكير ووجهات النظر وهذا ما حدث بين البصرة والكوفة حيث نشب نزاع بين الطرفين كان له دور مهم في وضع قواعد نحوية محكمة تعتمد على التخريجات والتأويلات، وهذا الخلاف لم يكن في مسألة واحِدة فقط بل في الكثير من المسائل، وقد عرف الشريف الجرجاني الخلاف بقوله:‹ الخلاف منازعة تجرى بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل›،[1] أي أن الخلاف النحوي هو معارضة بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص يحاول كل طرف فيه الدفاع عن أفكاره.

وأما خديجة الحديثي فترى أن الآراء مهما اختلفت بين المدارس في النحو العربي إلا أنها تصب في مجرى الكلام العربي ولا تخرج عنه إذ تقول:‹ فإن اختلافهم هذا لن يكون نحوا متعددا متباعدا وإنما نحو عربيا نابع من اللغة العربية الأصيلة نفسها، واختلفت الوسائل في الوصول إليها وتنوعت اجتهاداتهم في تفسير ظواهره›،[2] أي أن الاختلاف من وجهة نظرها يكون في الفروع لا في الأصول كالاختلاف مثلا في المصطلحات النحوية نحو استعمال البصرة لمصطلح 'الصفة' في حين تطلق عليها الكوفة مصطلح 'نعت'؛ وهذا الخلاف يبقى في التسمية لا في المعنى لأن مخالفتهم في للمعنى يعني مخالفتهم للمدونة العربية.

اتضح أن التنافس الذي اشتد بين مدرستي البصرة والكوفة في حمل لواء النحو هو الذي أسهم في ظهور الخلاف النحوي بينهما وهذا ما ذكرته الكتب؛ إذ يرجح أن أول من فتح باب الخلاف على مصرعيه "الكسائي" الذي خالف البصريين في الكثير من الأحكام النحوية؛ وقد تبعه في ذلك 'الأخفش الأوسط' وهو من نحاة البصرة حين خالف "سيبويه" ووافق الكوفيين في تخريجاتهم لتلك القضايا.

---

[1] علي بن محمد السيد الجرجاني، معجم التعريفات" المصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والصرف والنحو والعروض والبلاغة"، تح: محمد صديق المنشاري، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص89.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الامل، الأردن، ط3، 2001، ص24.

والخلاف الذي جرى بين النحاة أدى إلى ظهور مدارس نحوية كل واحدة منها لها آراء تختلف في تأويل وتفسير الأحكام النحوية.

1-3-نماذج من الخلاف النحوي: ارتأينا أن نعرض بضع مسائل مختلف فيها في باب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات وهي كالآتي:

1-3-1-مسألة في باب المرفوعات: العامل في رفع المبتدأ والخبر.

اختلفت البصرة والكوفة في رفع المبتدأ والخبر؛ حيث اتجهت الكوفة في هذه المسألة إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ لكونهما متلازمين، فالمبتدأ لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من مبتدأ، فتلازمهما يدل على أن كل واحد منهما عامل بصاحبه››،[1] والمقصود من هذا أن الكوفيين يعتقدون أن المبتدأ يعمل في الخبر وهذا الأخير يعمل في المبتدأ؛ أي أن كليهما يؤثران في بعضهما إذ لا يمكن لاحدهما الاستغناء عن الآخر؛ فالمبتدأ يستدعي وجود خبر لإتمام فائدة الكلام؛ نحو قوله تعالى:﴿ **كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ**﴾،[2] فلفظة "كُلٌّ" هي المبتدأ وتحتاج إلى خبر "قَانِتُونَ" لكي لا يبقى الكلام مبهما.

أما البصريون فيتفقون على أن المبتدأ يرفع بالابتداء حيث ذكر: ‹ أن الرافعة للمبتدأ معنى، وذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولا لثان يكون {الثاني} حديثا عنه، وهو الصحيح›[3]؛ أي إن العامل الخفي (الابتداء) يحرص على المبتدأ ويتحكم في حركة إعرابه، ويأتي المبتدأ في صدر الكلام ويكون الخبر محط حديثه، غير إنهم اختلفوا أيضا في رفع الخبر وانقسموا إلى ثلاثة اتجاهات وهذا ما صرح به "عبد اللطيف زبيدي" في كتابه ‹واختلف في الخبر، والأصح أنه يرتفع بالابتداء أيضا، وقيل: بالابتداء والمبتدأ جميعا، وقيل: يرتفع بالمبتدأ. والله أعلم›[4]، فالفريق الأول ركز على أن الخبر

---

[1] عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة" في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1987، ص30-31.

[2] سورة البقرة، الآية: 115.

[3] عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة" في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص31.

[4] المرجع نفسه، ص31.

يرفع بالابتداء الذي يعمل فيه كما عمل في المبتدأ، أما الثاني فينحو منحى آخر إذ ذهب إلى أن الابتداء وحده لا يكفي إنما يعمل المبتدأ أيضا على رفع الخبر، وهذا يعني أنهما يتشاركان في رفعه، أما بالنسبة للاتجاه الأخير فقد ارتأى إلى رفض فكرة تدخل العامل المعنوي (الابتداء) كونه ضعيفا؛ وركز على ما هو ظاهر جلي ويقصد بذلك المبتدأ.

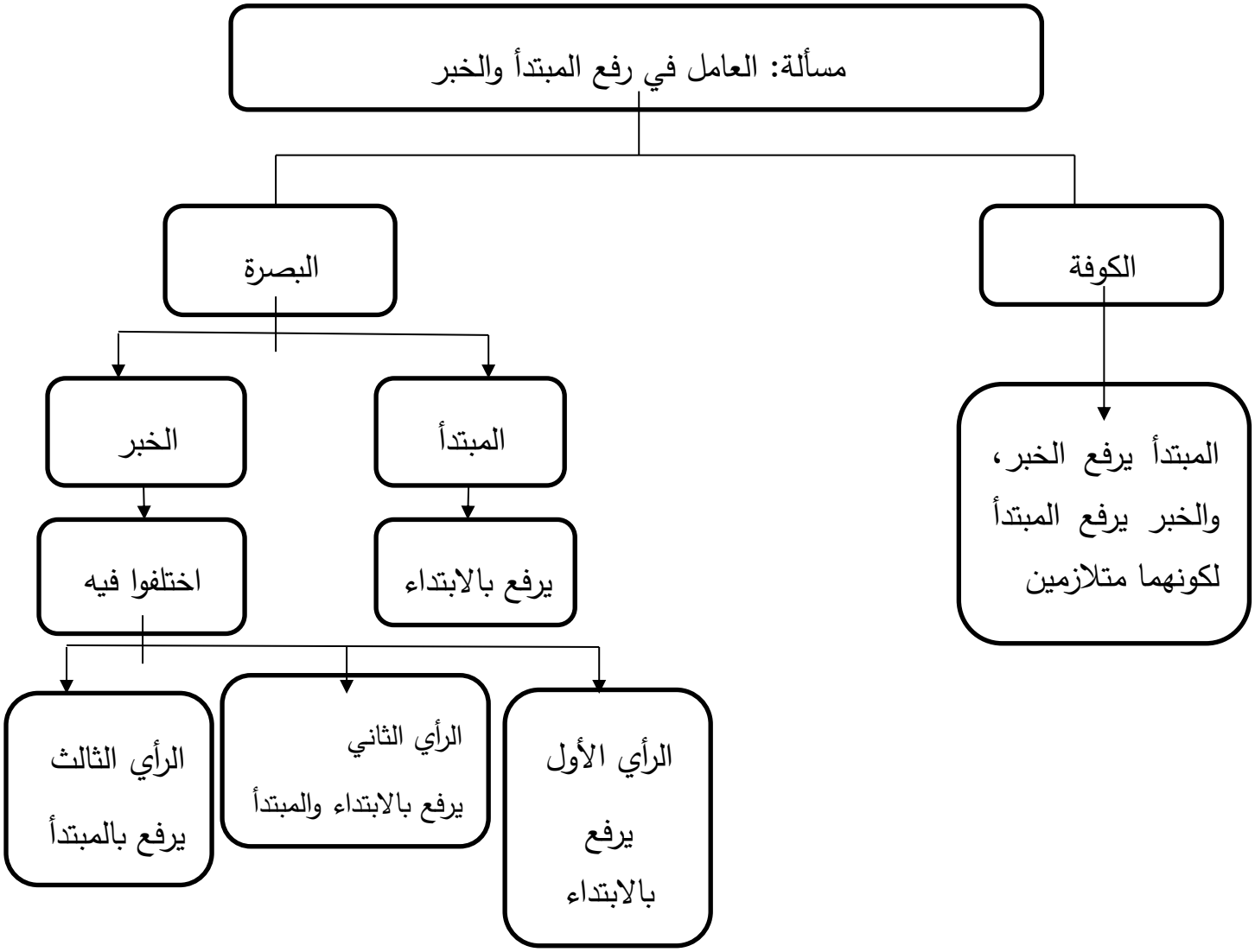

الشكل رقم1: اتجاهات البصرة والكوفة في عامل رفع المبتدأ والخبر.

1-3-2-مسألة في باب المنصوبات: عامل النصب في المفعول به

من بين المسائل التي اختلف فيها النحاة مسألة "عامل نصب المفعول به"، ذهبت الكوفة إلى أن 'الفعل والفاعل' عاملا النصب في المفعول به؛ فلا وجود لمفعول به دون فعل وفاعل وهذا الأصل فيه سواء أكانت حركته ظاهرة أم مقدرة؛[1] ومثال ذلك اسم "داود" إذ لا يمكننا أن نقول عنه مفعول به إلا إذا كان ضمن سياق الجملة نحو قوله تعالى:﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ**﴾[2] هذا إذا كانت حركة إعرابه ظاهرة؛ أما إذا كانت مضمرة فالأولى أن تراعي الرتبة نحو قولنا: ضرب عيسى موسى؛ فتعرب كلمة "موسى" على أنها مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، أما نحاة البصرة فقد أكدوا على أن "الفعل" وحده الذي يعمل في المفعول به وهذا ما ورد في كتاب أسرار العربية ‹وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك فإن استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر› [3]، اتضح من خلال حجتهم أن الفعل هو العامل الوحيد في نصب المفعول به؛ لأن الفاعل والمفعول به اسمان ولا تفاضل بين الأسماء لذلك لا يؤثر أحدها في الآخر ولا يعمل.

---

[1] ينظر: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الأنصاف "في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1955، ص79.

[2] سورة النمل، الآية: 16.

[3] كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، د.ت، ص85.

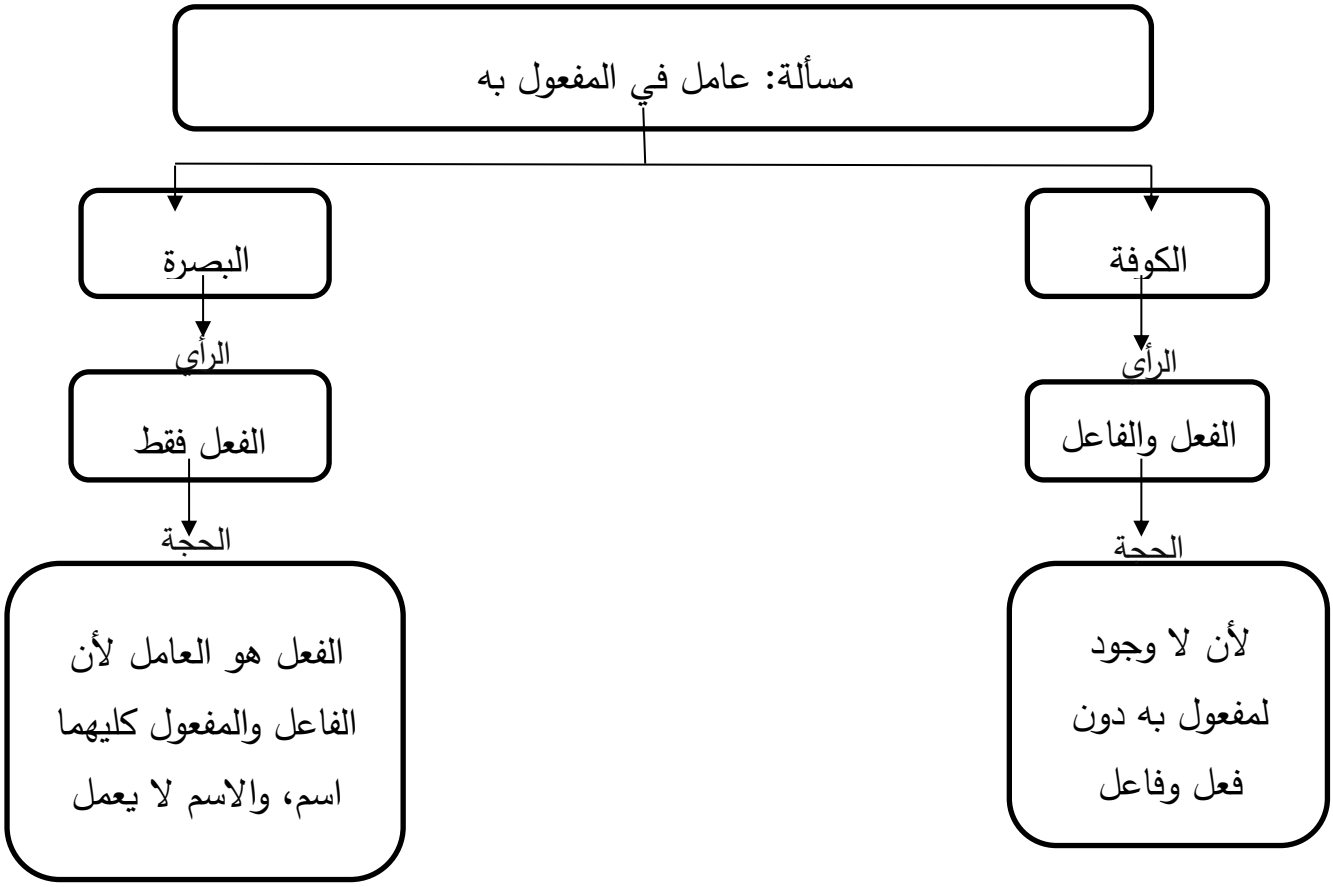

الشكل رقم2: آراء البصرة والكوفة في مسألة عامل نصب المفعول به

1-3-3-مسألة في باب المجرورات: القول في عمل واو رب

لم يتفق النحاة حول مسألة "واو رب" فهي عند الكوفيين "حرف جر" تعمل عمل "رب" و وافقهم في ذلك أبو العباس المبرد وهو من نحاة البصرة؛ أي أنها تجر مكان رب في غيابها وهي تشبه "واو القسم" التي تأتي "محل الباء" نحو بالله تصبح والله، ومنه فإنهم يقرون على أنه حرف جر لا حرف عطف ومثالنا على هذا: ورب صدفة خير من ألف ميعاد؛ حيث تصبح وصدفة خير من ألف ميعاد وكلمة صدفة هنا أتت مجرورة ب "الواو"، وأما البصرة فقد أدحضت هذا الرأي وذهبت إلى أن الواو حرف عطف لا حرف جر؛ وحروف العطف لا عمل لها خاصة إذا كانت لا تحمل معنى خاص. فإذا غلبت "رب" في سياق الجملة هنا يعني أنها مقدرة ولا تحتاج إلى عوض عنها؛ لأنها تعمل حتى وإن كانت مضمرة فسياق الكلام دال عليها،

ومثالنا على ذلك: درهم حلال خير من قنطار حرام، فرغم إضمار رب إلا أنها عملت عمل الجر.[1]

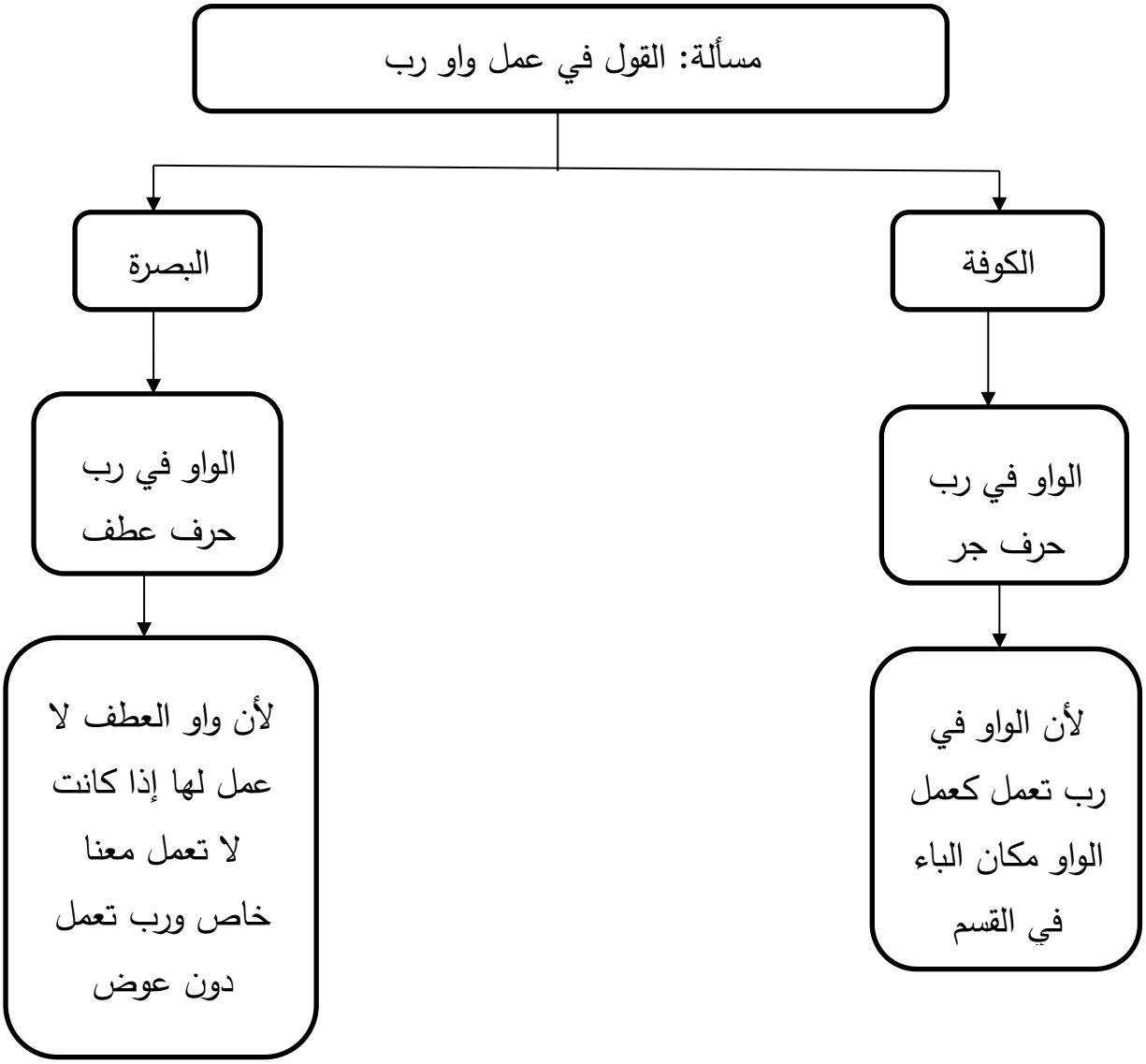

الشكل رقم3: اختلاف البصرة والكوفة في مسألة واورب.

[1] ينظر: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص145-146.

2- مفهوم المسائل المسماة

المسائل المسماة من المصطلحات النحوية المتداولة لدى النحاة مركبة من لفظتين مسائل ومسماة. كان لابد أن نقف على مقصد كل لفظة من الناحية اللغوية.

2-1-لغة: أوردت المعاجم العربية لفظة مسائل مشتقة من الجذر اللغوي 'س.أ.ل' حيث ذكرت في "معجم الصحاح": ‹السُؤْلُ: ما يسأله الإنسان بالهمز وبغير همز، وَسَأَلْتُهُ الشيء وسألته عن الشيء سؤَالا ومسألةً›[1]، ومعنى هذا أن كلمة سأل سواء بتحقيق الهمز أو بغيره تدل على طلب إيضاح الشيء وتفسير ما هو مبهم بغية قضاء حاجة ما، وهو ما أشير إليه في "المصباح المنير": ‹سألته عن كذا استعلمته وتساءلوا سأل بعضهم بعضا والسُؤْلُ ما يسأل والمَسْئُولُ المطلوب، والأمر من سأل اسأل بهمزة وصل فإن كان معه واو جاز الهمز لأنه الأصل وجاز الحذف للتخفيف نحو واسألوا وسلوا وفيه لغة سال يسال من باب خاف والأمر من هذه سل›[2]، ومعنى هذا طلب معرفة معلومة ما والاستخبار عنها، أما حذف الهمزة في كلمة "سأل" غرضه التخفيف وتيسير الكلام، قيل في "معجم الوسيط": ‹سألت زيدًا درهمًا، وفي التنزيل العزيز: "لاَ نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ". أَسْأَلُهُ سُأْلَهُ ومَسْأَلته: قضى له حاجته ... السُؤَالُ طلب الصدقة. وفي الحديث:" نهى عن كثرة السؤال". و- ما يطلب من طالب العلم الإجابة عنه في الامتحان›[3]، والمراد من هذا كله أن الفعل سأل يحمل معانٍ عدة كالإخبار وقضاء الحاجة، وطلب الصدقة والاستفسار عن الإجابة.

ويتضح من خلال التعاريف اللغوية السابقة أن المعاجم العربية القديمة والحديثة تتفق على أن لفظة "مسألة" تصب في معنى الطلب والاستعلام، والاستخبار وغيرها وجمع مسألة مسائل.

---

[1] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد محمد تامر، مج1، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2009، مادة (س.أ.ل)، ص509.

[2] أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، مج1، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، مادة (س.أ.ل)، ص297.

[3] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، مادة (س.أ.ل)، ص411.

أمل لفظة المسماة في المعاجم العربية فقد أخذت من الجذر اللغوي ‹س.م.ا› إذ ذكرت في "لسان العرب": ‹اسم الشيء وَسَمُهُ وسِمُهُ وسُمُهُ وسَمَاهُ أي علامته... قال أبو العباس: الاسم رسم وسِمَةٌ توضع على الشيء تعرف به›[1]، ومعناه أن الاسم هو العلامة التي تميز بها الأشياء عن بعضها البعض، وفي "الوسيط": ‹أَسْمى الشيءَ: رَفَعَهُ وأعلاه- وفلانا من بلد إلى بلد: أشخصه وأرسله. والشيء كذا وبكذا: جعله له اسما... الاسم ما يعرف به الشيء ويستدل به عليه و- عند النحاة: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن. كرجل وفرس›[2]، أي إن المصطلح يحمل معنى الرفعة والسمو للدلالة على كينونة الأشياء غير المقترنة بالزمن.

من خلال ما سبق تبين أن الاسم يشير إلى معنيين مختلفين الأول يدل على العلامة أما الثاني فيدل على السمو والعلو.

2-2-اصطلاحا: ذكرنا سابقا أن المسائل المسماة من المصطلحات التي شغلت اهتمام النحاة والتي انبثقت نتيجة خلاف المدارس النحوية، وقد جمعها ابن طولون وحصرها في كتابه "المسائل الملقبات في علم النحو" وهي تسع مسائل: الصدرية والمسكية، والتميمية، والبسرية، والضبية، الكحل، والأنبارية، والبهائية، وفصل الخطاب بالإضافة إلى المسألة الزنبورية، وقد سميت كل مسألة بلقب معين إما ‹اشتق من مكان وضع الجملة في الكلام، كالمسألة الصدرية التي أطلق عليها ذلك لمجيء الجملة المختلف فيها في صدور الكتب والمؤلفات، وإما أن يكون اللقب مشتقا من كلمة وردت في أثناء المسألة وجرى عليها الحكم الإعرابي، كمسألة الكحل والمسألة المسكية... وإما أن يكون اللقب مشتق من اسم عالم لغوي›[3]، أي إن هذه المسائل لم

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح: هاشم محمد الشاذلي وآخران، ج3، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، مادة (س.م.ا)، ص2109.

[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة (س.م.ا)، ص452.

[3] سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب "أما بعد معناها ومبناها- دراسة نحوية دلالية في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري"، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، ع18، أفريل2021، مج5، ص209.

يتم اختيار لقبها بطريقة عشوائية بل نسبة لصدور حكم إعرابي عليها بسبب كثرة التأويلات فيها، أو مكان وقوعها في النص، أو تطلق على لقب عالم شغلت فكره فجعلها محل دراسته.

ومنه يتبين أن المسائل المسماة ما هي إلا قضايا نحوية يقام حولها الجدل بين اتجاهين أو شخصين يحاول كل طرف إثبات رأيه مدعما إياه بالحجج والبراهين العلمية الكافية.

3- المسائل غير المسماة

أوردت كتب النحو العديد من القضايا التي اختلف حولها النحاة منها ما أصبحت مشهورة بألقابها ومنها من لم يضع لها العلماء ألقابا، وهذه الأخيرة ما سنحاول التعرف عليها في هذا المطلب.

3-1-مفهومها: لا تختلف المسائل غير المسماة عن المسائل المسماة فهي قضايا نحوية ظهرت نتيجة مخالفة طرف لطرف آخر بهدف إثبات وجهة نظره، وسميت بهذا الاسم لأنها لا تمتلك لقبا تشتهر به وهذا ما جعلها تختلف عن المسماة، وهي كثيرة نذكر منها "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم" و"الاختلاف في إعراب الأسماء الستة"، "والقول في رُبَّ اسم هو أم حرف" وغيرها من المسائل.

وقد اهتم العلماء والدارسون بهذه المسائل ودونوا فيها كتبا عديدة أبرزها:

- كتاب "المسائل المنثورة" لأبي علي الفارسي.
- كتاب "الأنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري.
- كتاب "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" لأبي بكر الشرجى الزبيدي

3-2- النماذج عن المسائل غير المسماة:

انتقينا القليل من النماذج التي تطرق إليها ابن الأنباري في كتابه "الأنصاف" وهي مسائل تندرج ضمن مباحث علم التصريف.

3-2-1-مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل أو المصدر؟

هناك اختلاف في هذه المسألة بين مدرستي البصرة والكوفة؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن: ‹المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَامَ قِيَامًا›[1] هذا يعني أن الفعل في نظر الكوفيين هو أصل الأشياء والمصدر ما هو إلا فرع من الفعل؛ يُتحصل عليه نتيجة الاشتقاق ودعموا رأيهم بحجة مفادها :‹إنما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل يتحصل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله؛ ألا ترى أنك تقول قاوم قِوَامًا فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول قَامَ قِيَامًا فيعتل لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه›[2]، وبعبارة أخرى فإنّ الكوفيين ينظرون إلى المصدر على أنه جزء من الفعل؛ وذلك بإرجاعه لأصله فإذا كان الفعل صحيحا كان المصدر صحيحا وإذا كان معتلا نتج المصدر معتلا، وأما البصريون فقد اتجهوا طريقا آخر يخالف اتجاه الكوفيون إذ يرون بأن المصدر هو الأصل والفعل ما هو إلا فرع عنه وحجتهم في ذلك :‹الدليل على أن المصدر أصل الفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين›[3].

ومعنى هذا أن المصدر لا يرتبط بزمن معين أما الفعل إما أن يكون ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا، ومثال ذلك كَتَبَ مصدرها كِتَابَةً؛ فالفعل كتب يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي في حين أن كلمة "كتابة" لا ترتبط بزمن معين، وهناك حجة توافق هذا الرأي: ‹الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم›[4]، أي أن الفعل يحتاج إلى الاسم لتمام معنى الجملة نحو أحمد فإنها لفظة تدل على علم بذاته؛ أما إذا قلنا: "أكل" تستدعي وجود اسم".

---

[1] كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الأنصاف "في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، ص235.

[2] المرجع نفسه، ص235-236.

[3] المرجع نفسه، ص237.

[4] المرجع نفسه، ص237.

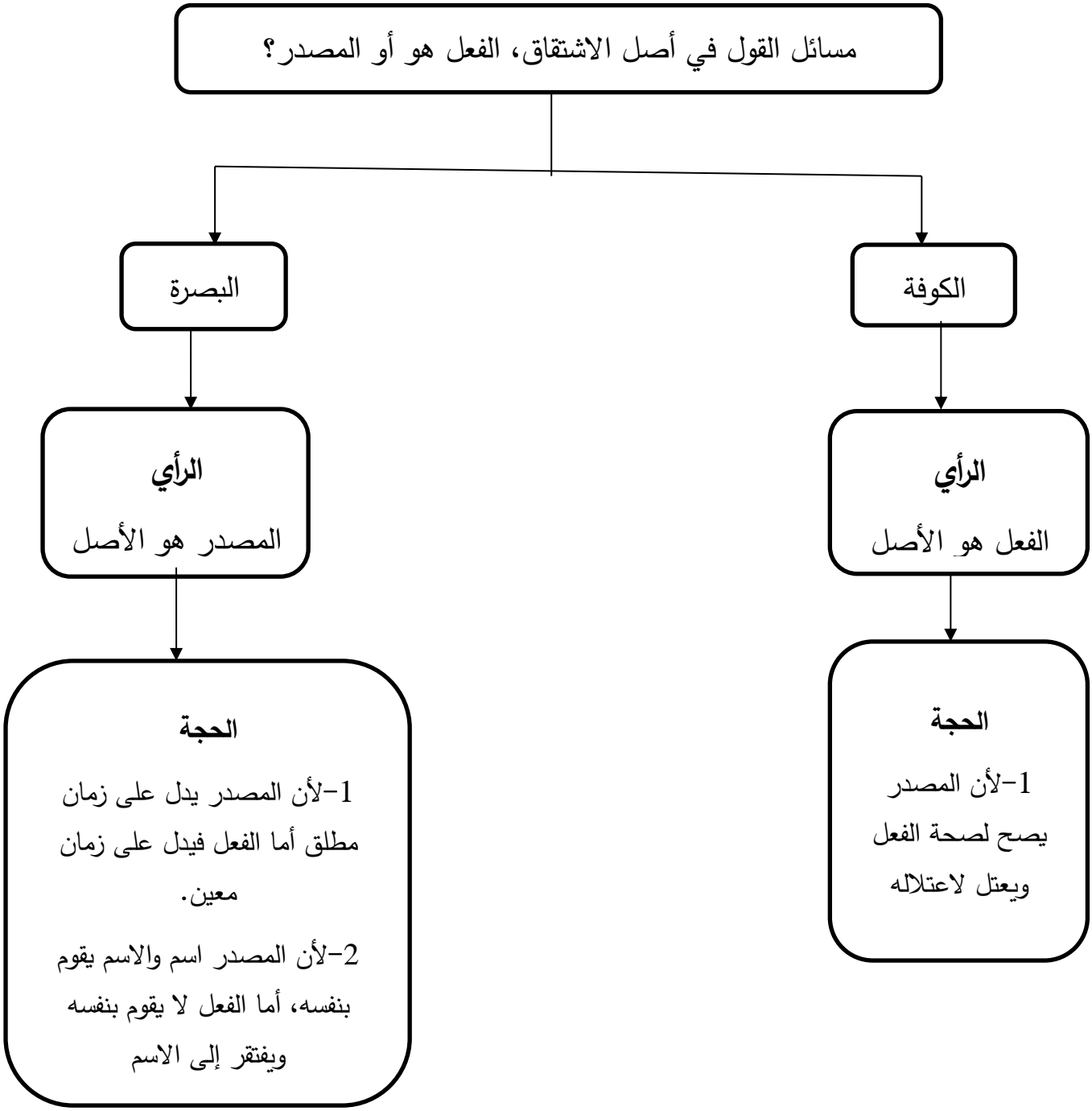

الشكل رقم 1: آراء الكوفة والبصرة في مسألة "أصل الاشتقاق، المصدر أو الفعل".

3-2-2-مسألة وزن خطايا ونحوه:

مسألة خطايا من المسائل التي أثارت جدلا بين النحاة القدامى، حيث رجّحت الكوفة أن كلمة "خطايا" تأتي على وزن "فَعَالى" وقد وافقهم في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، وحجتهم في ذلك قولهم:‹ إنما قلنا إنه على وزن فعالى، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف›[1]، أي أن كلمة خطيئة في نظرتهم تجمع على "خطايىء" لذلك أجازوا تقديم الهمزة على الياء لكي لا يضطروا إلى حذفها وقد أدعموا فكرتهم بمثال (صحيفة) التي تستبدل فيها الياء عند الجمع بالهمزة على النبرة؛ لكي لا تجتمع همزتان في كلمة خطايىء لأن العرب ترفض وجود متماثلين وتنفر منه فتلجأ إلى التسهيل والتخفيف، أما البصرة فضلت وزن فعائل بدلا من فعالى ودليلهم في ذلك:‹ إنما قلنا إن وزنه فعائل، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة، وخطيئة على وزن فعيلة، وفعلية يجمع على فعائل، والأصل فيه أن يقال خطايىء مثل خطايع، ثم أبدلوا من الياء همزة، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف مثل خطائع›[2]، والمقصود من هذا أن قلب الياء في كلمة خطايىء إلى همزة لتصبح خطائىء لم يكن إلا لورود الياء زائدة في الكلمة الأصلية (خطيئة) التي وزنها فعيلة وجمع هذه الأخيرة فعائل.

[1] كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الأنصاف "في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص428.

[2] المرجع نفسه، ص429.

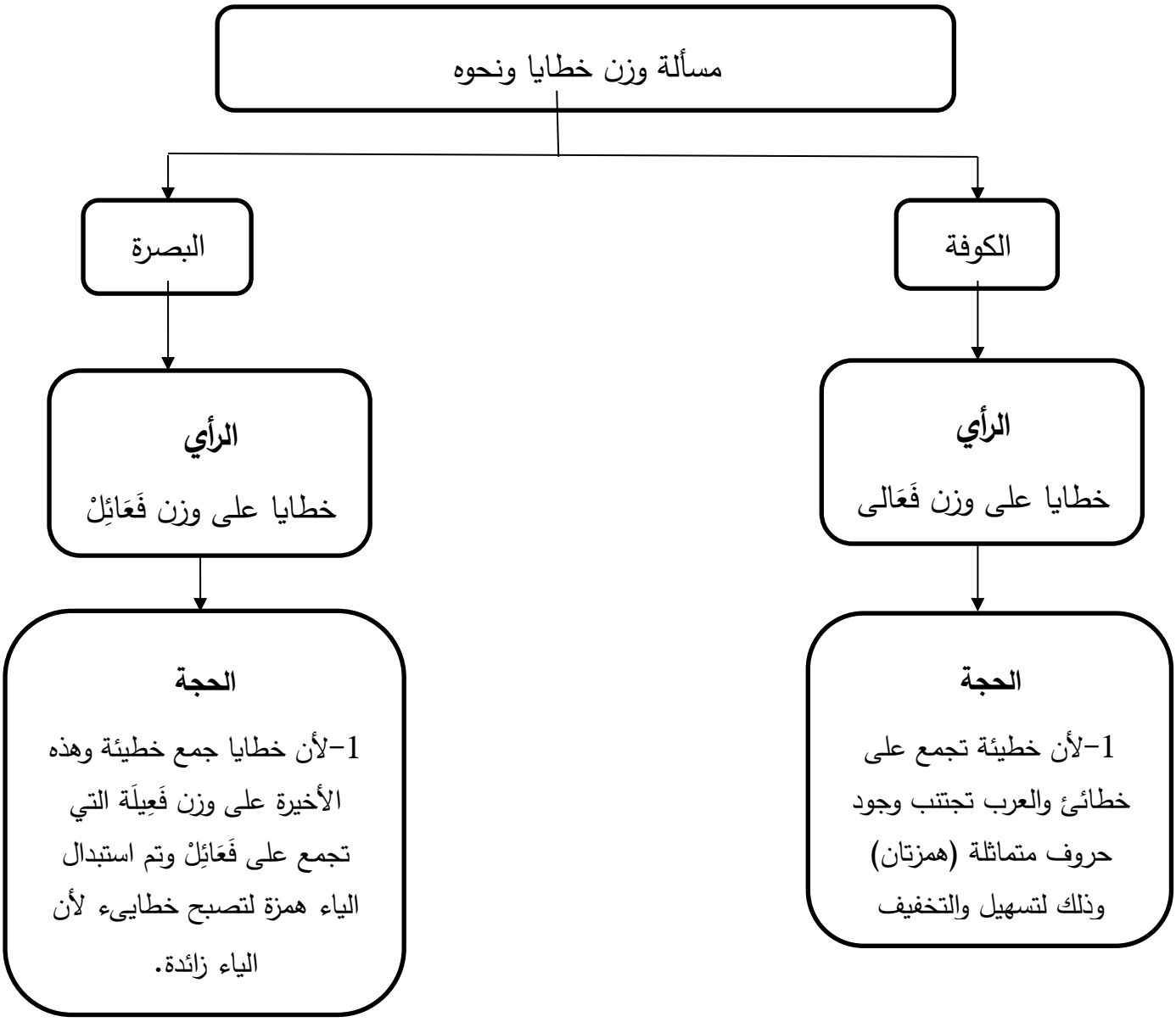

الشكل رقم2: اختلاف الكوفة والبصرة في وزن كلمة "خطايا"

3-2-3-مسألة وزن أشياء: اختلف النحاة في وزن كلمة أشياء؛ حيث أوردت الكوفة على أن وزنها "أفعال" الذي أصله "أَفْعِلاَءْ" واحتجوا على هذا في قولهم:‹ إنما قلنا إن وزن أفعال لأنه جمع شيء على الأصل، وأصل شيء مثل شيَّعْ، فقالوا في جمعه أشياء على أفعال، كما قالوا في جمع لين: ألِيناء، إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبا لتخفيف›[1] ومعنى هذا أن أشياء كانت على هذا الوزن (أَفْعِلاَءْ) لأنهم أرادوا أن يكون أصل كلمة شيء بتضعيف الياء تشبيها لكلمة شيِّع لذلك ذكروا همزتان في الجمع وحذفوا احداها للتخفيف مع بيان علة الحذف وهذا ما عرضه ابن الأنباري في كتابه حيث قال:‹ وذلك لأمرين: أحدهما: تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن، وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين فكأنه قد اجتمع فيه همزتان وذلك مستثقل في كلامهم...والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة لتخفيف›[2].

والمراد من هذا أن الهمزتان لما جاءتا متتابعتان وفصل بينهما حائل ضعيف أدى إلى ثقل الكلام لكون الهمزة حرف شديد مجهور ينغلق المخرج عند النطق به لذلك حذفت إحدى الهمزتان لتخفيف، وقد سلك البصريون منحى آخر عارضوا فيه الكوفيين مفاده أن:‹ أشياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شيئاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء وحلفاء فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين، فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء، كما غيروا بالقلب في قولهم قسي في جمع قوس›[3]، والمراد من هذا أن لفظ "أشياء" مفردها شَيْءٌ على وزن فَعْلٌ التي تجمع على "شيئاء" وبذلك يصبح وزنها "فَعْلاَءْ" وهذا الأخير ممنوع من الصرف؛ وقد قُدمّت لام الكلمة على الفاء فأصبح الوزن "لَفْعَاءْ"، ومنه أشياء على وزن لفعاء؛ أي أنه حدث قلب مكاني في الكلمة، ووزن أفعلاء يستعمل لغرض تعليمي في حين أن وزن لَفْعَاءْ يستعمله أهل الاختصاص.

---

[1] كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، "الأنصاف" في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ص434.

[2] المرجع نفسه، ص434-435.

[3] المرجع نفسه، ص436.

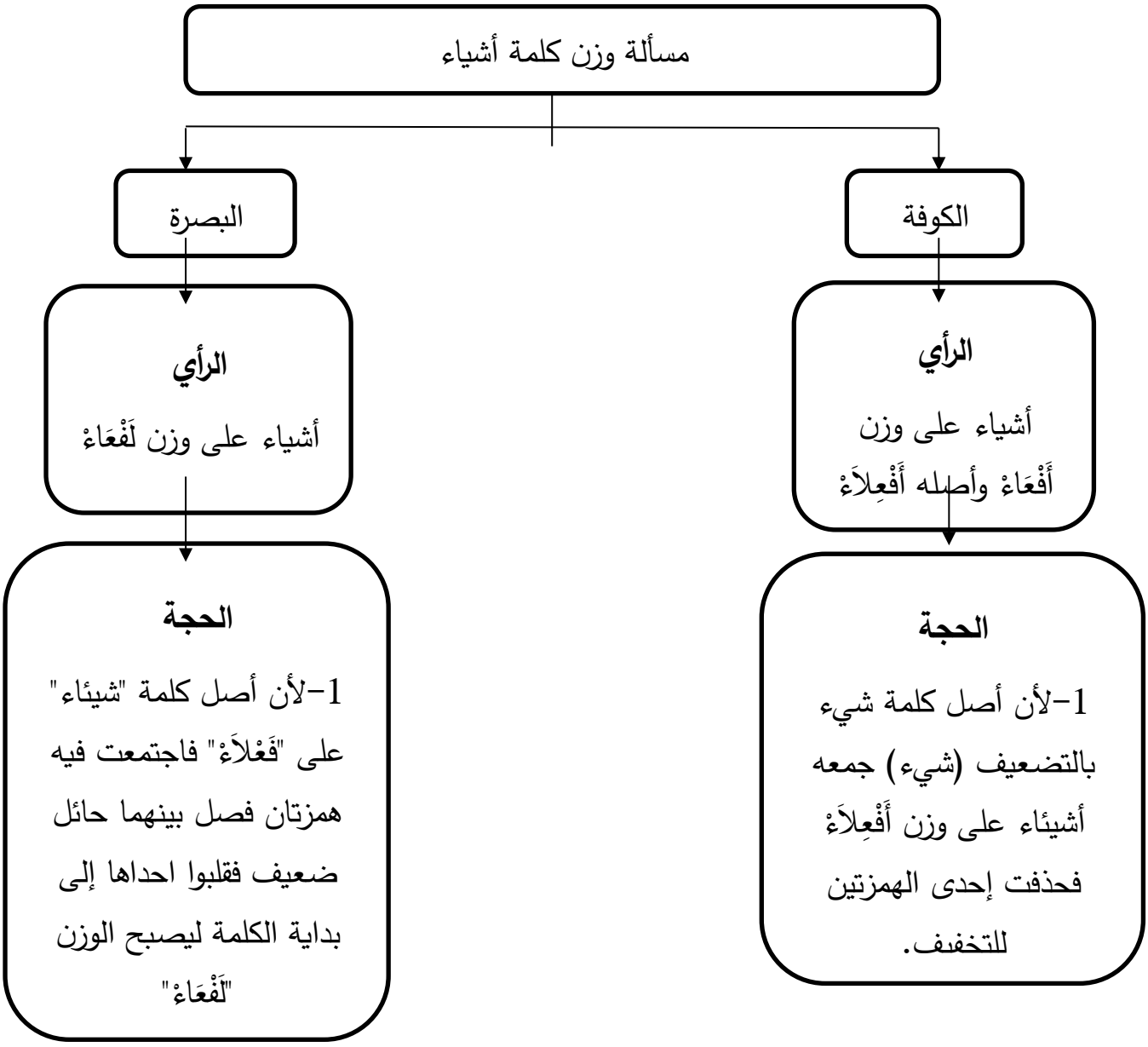

الشكل رقم 3: اختلاف النحاة في مسألة وزن كلمة أشياء.

ثانيا: أثر الملقبات النحوية في التقعيد النحوي

ساهمت المسائل التي جاء بها نحاة البصرة والكوفة في بناء النظرية النحوية، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

1-مفهوم التقعيد النحوي

حظيت اللغة العربية باهتمام علماء العرب، وقد انبثق عن هذا الاهتمام ظهور عدة علوم في مجال اللغة أولها النحو، كانت غايته صيانة اللسان من اللحن، إذ اجتهدوا في تقعيد هذا العلم فاستنبطوا منه قواعد وأسس ثابتة ومحكمة.

1-1-لغة: أوردت معاجم اللغة كلمة "تقعيد" على أنها مأخوذة من الجذر اللغوي 'قَ. عَّ، دَ' حيث جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة "قَعَّدَ، يُقعِّدُ، تقعيدا، فهو مُقعِّدٌ، والمفعول مقعَّدٌ، قعَّد القاعدة: وضعها، قعَّد اللغة العربية ونحوها: وضع بها قواعد بعمل بموجبها"[1]، والمراد من هذا أن التقعيد غايته وضع القواعد للغة، أما معجم الوسيط فقد قيل فيه:" قعَّدهُ عن كذا: حبسه عنه وأباه: أَقعدَهُ و-القاعدة وضعها، وتقاعد عن الأمر: لم يهتم به، وتقَعَّدَهُ، حبسه عن حاجته وعاقه".[2]

لقد تعددت معاني لفظة تقعيد هناك من عرفها على أنها وضع وضبط القاعدة وهناك من أعطى لها مفهوم الحبس وعدم الاهتمام، بالإضافة إلى معاني أخرى كثيرة.

1-2-اصطلاحا: عرف عبد القادر المهيري التقعيد على أنه" تلك الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم بحصر الثوابت فيها وغض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامنا لتبليغ في كل الحالات؛ ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال، صادرا عنه موفرا لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكنا المتكلم من دليل يقتدي به ومرجعا يحتكم إليه"[3]، أي أن

---

[1] أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، المادة (قَ، عَّ، دَ)، ص1841.

[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة (ق، ع، د)، ص748.

[3] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ص131.

التقعيد هو جملة القوانين التي سيستخرجها النحاة من الكلام العربي بالتركيز على الأصل دون الاعتداد بالفرع كونه لا يمكن الأخذ به في أغلب الحالات؛ لذلك فاللغة من وجهة نظره ترتكز على ما هو متداول بين الناس سواء أكان مأخوذا عن العرب سماعا أو ما خضع إلى أقيسة ليصبح مرجعا لهم.

وبمفهوم آخر فالتقعيد هو" العملية التي يتم من خلالها استنباط قواعد من كلام العرب لتصفه"[1]، بعبارة أخرى هو إجراءات قام بها النحاة أثناء أخذهم للغة من أفواه العرب ووصفهم إياها ثم صياغتها في شكل قواعد ثابتة ومحكمة.

من خلال التعاريف السابقة تبين أن التقعيد هو استنباط القواعد اللغوية.

1-3-الفرق بين القاعدة والتقعيد:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التقعيد وجدنا أن هناك تداخل بين التقعيد والقاعدة في أصل الكلمة لذلك وجب عرض الفرق بينهما.

- التقعيد هو استخراج الاحكام النحوية ووصفها واستنباطها من اللغة، وقد تختلف باختلاف طرق وأهداف الباحثين المرغوب الوصول إليها شرط وجود منهج واضح وموضوعي صالح لتطبيق، أما القاعدة فهي موجودة أساسا في كينونة اللغة سواء بوعي من الناس أو بغير وعي منهم؛ وتتحقق القواعد عند سيرها على نهج واحد مطرد؛ ومنه فإن القاعدة هي نتاج اللغة أما التقعيد فنتاح الباحث الذي يقوم بعمليات هدفها استخراج تلك القواعد[2].
- تقوم القاعدة على مرحلتين أساسيتين قبل الوصول إليها، أولهما التقسيم والمراد منه إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات أما الثاني فهو التجريد الذي يقوم بإطلاق مصطلحات

[1] محمد الطيب البشير بابكر ومحمد سعد محمد أحمد، منهج التقعيد النحوي في المذاهب النحوية "دراسة وصفية نحوية"، مجلة البحث العلمي في الاداب، ع20، 2019، ج3، ص434.

[2] ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ط1، 1999، ص155-156.

على تلك التقسيمات؛ والهدف منهما بناء القاعدة، ومنه فإن التقعيد عملية ذهنية أما القاعدة فهي القانون الناتج عن تلك العمليات"[1].

2-التقعيد النحوي عند مدرستي البصرة والكوفة

يعد اللحن السبب الرئيس في إقدام علماء العربية على وضع القواعد خوفا من فساد الألسن العربية، وقد حدد النحاة الزمان والمكان كمعيار في أخذ اللغة والاحتجاج بها من القبائل.

2-1-الحدود الزمانية والمكانية:

ويتمثل العامل المكاني في إقبال النحاة على القبائل والبداوي كونها منبع الفصاحة العربية، بالإضافة إلى أنها بعيدة كل البعد عن الأماكن التي يقطنها الأعاجم؛ فالبيئة اللغوية فيها سليمة وفصيحة، وذكر العلماء المحدثين من خلال بحوثهم أن الفارابي هو من ذكر أسماء القبائل الفصيحة في كتابه "الحروف" وهذا ما أكده العالم الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح في قوله:' وهذا وإن نحن رجعنا إلى ما قاله بعض معاصرينا فإننا رأيناهم اهتموا كثيرا بحق بالبحث عن القبائل الفصيحة فقد ذكروا بهذا الصدد مقالا للفارابي (الفيلسوف) حول من أخذت عنهم العربية ومن لم تؤخذ منهم"[2]، والقبائل التي تم ذكرها هي: تميم وأسد وطيّ، وهذيل وقيس وهذا ما جاء على لسان الفارابي "ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثم هذيل: فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب"[3]، بيد أن هناك من العلماء المحدثين من يقر بوجود قبائل كثيرة احتجوا بها غير القبائل المذكورة سابقا وصاحب هذا الرأي 'عبد الرحمن الحاج صالح' حيث يقول:" أحصاها ابن نديم وذكر أسماء القبائل فبلغت 60قبيلة من شتى الأقاليم فهذا عجيب حقا. كما ذكر سيبويه في كتابه 38 قبيلة أو جماعة أو قرية عزا إليها ما سمعه هو أو شيوخه. وها هي

---

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر" دراسة في الضرورة الشعرية"، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص53-56-57.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر،ط1، 2012، ص66.

[3] أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، د.ط، د.ت، ص147.

ذي القبائل أو الجماعات التي عزي إليها شيء أو أشياء في الكتاب: أزد السراة: 4مرات، أسد: 11مرة، الأنصار: مرتين.."[1]، من خلال هذا القول تبين أن هناك اختلاف بين العلماء والكتاب في عدد القبائل التي تم الاعتماد عليها في جمع المدونة العربية. وأما من الناحية الزمانية نجد أن عصر الاحتجاج مختلف فيه بين المدرستين الكوفية والبصرية، لأن هذه الأخيرة كان لها السبق في وضع الحدود الزمانية والمكانية كونها ضيقت دائرة السماع؛ حيث حددت زمن الاحتجاج من 150 قبل الهجرة إلى 150 بعد الهجرة وقد توقف الاحتجاج في مدرسة البصرة عند شعر 'إبراهيم بن هرمة القرشي'.

وهذا ما أورده عبد الفتاح البجة في كتابه حيث قال:" أما الزمان فقد حدده العلماء كما حددوا المكان والقبائل التي تؤخذ منها اللغة وعينوا الفترة الزمنية التي تقبل منها المسموعات والمرويات، ولعل أبا عمرو بن العلاء هو المسؤول الأول عن تقنين عصر الاستشهاد، وتحديده زمنيا، فقد جعل منتصف القرن الثاني للهجري حدًا لنهاية الاحتجاج في اللغة والنحو، عَادًّا إبراهيم بن هرمة المتوفي بعد 150 هـ آخر من يحتج بشعره"[2]، أما مدرسة الكوفة فقد وسعت دائرة السماع إذ لم تكن هناك حدود زمنية للاحتجاج وأخذ اللغة من القبائل ووصلت إلى قرون متقدمة في الاستشهاد بالشعر والنثر يقول عبد الفتاح البجة:" الاحتجاج قد حُدّدَ عند منتصف القرن الثاني للهجري ومع هذا فقد استمر اتصال علماء اللغة بالبادية يأخذون الشعر، والنثر عنها إلى أواخر القرن الرابع الهجري ويفهم من مسألة ابن جني (ت292) للأعراب أن الفصاحة في عهده ما زالت باقية"[3]. وهذا يعني أن نحاة مدرسة الكوفة ومن جاء بعدهم لم يتوقفوا عن الاحتجاج بل استمروا إلى غاية الرابع والخامس للهجرة ومن بينهم ابن جني الذي اكتفى بالأخذ عن بعض البوادي التي بقيت محافظة على فصاحتها والامتناع عن الاستشهاد من الحضر لفساد ألسنهم.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص347.

[2] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل "في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين"، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص53.

[3] المرجع نفسه، ص55.

2-2-مصادر الاحتجاج اللغوي:

اعتمد النحاة على منهج دقيق في جمع اللغة، وقد حدى حذوهم من جاء بعدهم؛ وكان هدفهم الرئيس استنباط الأحكام والقواعد النحوية؛ وبالتالي يكون النحو عندهم معياريا مرتكزا على الأصول الآتية: السماع والقياس والإجماع بالإضافة إلى الاستصحاب.

2-2-1-السماع: هو الأصل الأول من أصول النحو الذي اعتمدوه في استقراء كلامهم والتحري عنه؛ وذلك بخروجهم إلى البداوي وأخذ اللغة مشافهة من أفواه العرب الأقحاح كما فعل 'الخليل' و 'الكسائي' وغيرهم، وكان لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين السماع والرواية وهذا ما أكده عبد الرحمن الحاج صالح في قوله:" هذا لابد أن نتنبه إلى الفوارق التي يفترق فيها سماع النحويين واللغويين عن سماع المحدثين فسيبويه وكل العلماء منذ زمن أبي عمرو بن العلاء كان مصدرهم الذي أخذوا منه فصحاء العرب الذين كانوا معاصرين لهم فأخذوا منهم مباشرة ولا حاجة إلى اسناد بالنسبة لهم إلى الإسناد إلى شيوخهم كما رأينا وكل ما كان يروى من قديم الشعر كان ينتهي غالبا إلى أبي عمرو بن العلاء.. بينما كان أصحاب الحديث مضطرين إلى ذكر أسانيدهم الطويلة إلى التابعين ثم الصحابة"[1]؛ وهذا يعني أن السماع يشترط الاخذ المباشر من الفصحاء دون الحاجة إلى سند متواتر؛ في حيث أن الرواية تحتاج إلى سند متواتر.

أ- السماع عند العرب في القرآن الكريم:

نزل القرآن الكريم معجزة من عند الله تعالى متحديا العرب عن الآتيان بمثله في قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2]، وحاول العلماء تفسيره معنًا وإعرابا وإيجاد تخريجات له من خلال رجوعهم إلى السنة ومختلف القراءات القرآنية؛ وقبلوا الاحتجاج والأخذ به كونه أعلى درجات الفصاحة؛ حيث استدل النحاة بجل قراءاته المتعددة سواء كانت متواترة أو شاذة أو أحاد.

ووُضِعَتْ مجموعة من الشروط في القراءات القرآنية، فالتواتر لابد أن يكون الناقل فيه لا يحمل صفة الكذب، كما تم الاختلاف حول عدد النقلة فهناك من يشترط 70 والبعض 40

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص257.

[2] سورة البقرة، الاية:23.

ومنهم من ذكر 12 والرأي الأخير قال 5، والأرجح عند 'ابن الأنباري' أن يكون 70 وهو الأصح، أما شروط الأحاد عنده فلا تختلف عن شروط نقل الحديث؛ إذ لابد للناقل أن يكون عادلا غير فاسق خارجا عن طريق الحق مائلا إلى المعصية، أما بالنسبة للشهادة الانفرادية تقبل دون الحاجة إلى أخذ موافقة الآخرين في ذلك، ويرفض شرط شهادة نقل اثنين عن اثنين، لأن مقام الشهادة يختلف عن النقل؛ فهذا الأخير يبني على التساهل إذ يُؤْخَذُ عن المرأة المنفردة وتقبل العنعنة، أما الشهادة فتقتضي وجود امرأتين لأن شهادتهما بمنزلة شهادة الرجل الواحد وتستدعي الأصل ولا تقبل السند 'عن فلان'، [1]

وإذا ما رجعنا إلى مدرسة البصرة نجد أنه لم يكن هناك خلاف بين نحاتها الأوائل في الأخذ من القرآن الكريم من خلال قراءاته المتعددة وفي هذا تقول خديجة الحديثي:" وقفوا من القرآن الكريم وقراءاته موقف المدافع كما يرد في الكتاب العظيم"[2] ومعنى هذا أن البصرة أيدت كلما ورد في القراءات القرآنية. أما إذا ما عدنا إلى مدرسة الكوفة نجدها كذلك اهتمت بالقراءات اهتماما كبيرا وهذا راجع إلى خلفيتها الدينية؛ فقبل إقبال نحاتها وتركيزهم على علم النحو كانوا أهل إقراء إذ نجد منهم ثلاثة أئمة وقراء من أشهر القراء السبع وهم: عاصم بن أبي النجود الأسد الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيات، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وحتى تلميذ الكسائي 'الفراء' الذي يعد أحد أعمدة مدرسة الكوفة ومؤسسها كان مولعا بالقراءات والقرآن الكريم وهذا ما دفعه إلى تأليف كتاب سماه 'معاني القرآن'.

ذكرت بعض الدراسات أن البصرة قد رفضت عدة قراءات؛ وقد خالفت هذا خديجة الحديثي وتؤكد أن البصرة ردت بعض القراءات فقط بحكم أنها شاذة، إذ نجدهم يركزون على المتواتر بعيدا عن الشاذ أي أن البصرة تجنبت هذه القراءات لكنها لم تخطئها؛ كما أنها أكدت أن أول من رفض بعض القراءات هو الكسائي واتبعه في ذلك تلميذه الفراء.[3]

---

[1] ينظر: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، لمع الأدلة 'في أصول النحو'، تح: سعيد الافغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص84-85-86.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص77.

رغم هذه الاختلافات الطفيفة بين المدرستين إلا أنه لا يمكن انكار اتفاقهم في الأخذ بالقرآن الكريم كأقوى مصدر لاستنباط الأحكام النحوية.

ب- السماع عند العرب في الحديث الشريف:

لم تأخذ البصرة ولا الكوفة بالحديث النبوي الشريف لأنه منقول بالمعنى؛ بالإضافة إلى أن معظم الرواة أعاجم لا يتقنون اللغة العربية كأهلها لذلك تراهم يخطئون في الكثير من الألفاظ خاصة من الناحية الإعرابية؛ إذ نجدهم يرفعون وينصبون في غير الموضع وهذا ما ذكر في كتاب 'المدارس النحوية' "ومما يؤخذ على أوائل البصريين انهم استبعدوا الحديث الشريف في استشهادهم بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روى بالمعنى ولم يضبط بلفظه، وأن طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عربا"[1]، وقد انقسم العلماء في قضية الأخذ بالحديث إلى قسمين؛ منهم من منع الاحتجاج به مطلقا وعلى رأسهم 'أبو حيان' الذي دعم حجته بالأسباب السابقة.

وهناك سبب آخر يعلل رفض بعض النحاة الأخذ من الحديث الشريف كشاهد ألا وهو اتباعهم لمنهج سارت عليه المدرستين السابقتين، ويشترط القائلون بالمنع المحافظة على الأصل دون تغييره؛ لأن تغيير كلمة ما قد يؤدي إلى تحويل المعنى وبالتالي لا تتوافق مع مقصود الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ومنه فإنهم قد ينسبون أقوالا لم تصدر عنه وهذه الأقوال قد تحمل الزيادة أو النقصان[2]، وممن أجاز الأخذ من الحديث الشريف 'نجد ابن مالك' النحوي والدليل على ذلك تأليفه لكتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"؛ فمن خلال الاطلاع على الفهرس تبين أنه عالج نصوص كثيرة للبخاري بداءة من الصفحة 59 بالإضافة إلى معالجته أقوال بعض الصحابة وأقوال العرب ولغاتهم لاستنباط الأحكام النحوية منها، وأقوى دليل للذين أجازوا الاستشهاد هو أن الحديث فصيح؛ لأنه من عند الرسول صلى

[1] إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية "أسطورة وواقع"، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987، ص26.

[2] ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الادب "ولب لباب لسان العرب"، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ص10-11.

الله عليه وسلم إذ يقول:" أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب أنا أعرب العرب، ولدتني قريش ونشأت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن"[1].

من خلال ما ذكر تبين أن البصرة والكوفة تجنبوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خوفا من أن يكون المروي غير صحيح، لكن هناك من أجاز الأخذ منه ممن جاء بعدهم.

ج- السماع في الكلام العربي:

وهو أكثر المصادر التي أخذت منه اللغة وينقسم إلى شعر ونشر؛ أما الشعر فهو ذلك الكلام الذي يخضع لتلك الضوابط الفنية من وزن وقافية وإيقاع، والنثر يتمثل في تلك النصوص المختلفة من مقال وخطابة، ورواية، وأمثال، وحكم.. وهلم جرا.

-الشعر: يعد المصدر الرئيسي المأخوذ به من طرف النحاة الذين قسموه إلى طبقات، وقد عرضها البغدادي وخصص لها بابا في كتابه بعنوان 'في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف'؛ إذ تتمثل الطبقة الأولى في شعراء الجاهلين 'كامرئ القيس والأعشى'، ثم يأتي المخضرمون في الطبقة الثانية ويقصد بهم الشعراء الذين عاشوا الجاهلية والإسلام ومنهم 'لبيد وحسان' وقد خصصت الثالثة للمتقدمين الذين عاشوا في فترة الإسلام فقط 'كجرير والفرزدق' اللذان اشتهرا بشعر النقائض؛ أما الأخيرة فتضم المولدون أو ما عرفوا بالمحدثين ومن بعدهم 'كبشار بن برد وأبي نواس'، وهذا التقسيم الذي ذكره البغدادي لم يأت عبثا وإنما يدل على انتقاء النحاة لأجود ما قيل في الشعر؛ إذ تعد الطبقات الأولى والثانية ممن يصح الاستشهاد بشعرها مطلقا أما الثالثة فأجازوا من بعض أشعارها ورفضوا الاحتجاج بالأخيرة.[2]

-النثر: لم يكتف النحاة من الأخذ بالشعر بل أخذوا من النثر أيضا ولكن ليس بقدره، وقد انقسم النثر إلى صنفين الأول يتمثل في الكلام الراقي كفن الروايات والخطب... وهلم جرا؛ ولأنها تتوافق وشروط الشعر خطيب بمنزلته في الأخذ؛ وأما النوع الثاني يقصد به حديث عامة

---

[1] أبو شجاع شيروبه بن شهر دار بن شيروبه الديلمي الهمداني، الفردوس بمأثور الخطاب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986، ص42.

[2] ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الادب "ولب لباب لسان العرب"، ص5-6.

الشعب وهو أقل منزلة من الأول ولا يكترثون في الاخذ منه؛ كما أنهم أخضعوه لشروط الزمان والمكان.[1]

لقد كان للموقع الجغرافي الذي حظيت به البصرة دورا مهما ومساعدا في أخذ اللغة كونها قريبة من الأعراب الفصحاء هذا من جهة أما من جهة أخرى نجد فيها أشهر الأسواق الإسلامية ألا وهو 'سوق المربد' الذي جعلها مركزا للتجارة وتبادل السلع، حيث كان يقصده الناس على طبقاتهم المختلفة من تجار وشعراء وخطباء وغيرهم، ففي هذا السوق التقى النحاة بهؤلاء الفصحاء فأخذوا عنهم، ومنهم من نزل إلى قبائلهم كالخليل مثلا وأصبحوا لا يأخذون إلا من أفصحهم، أما الكوفة فكانت قريبة للحضر أكثر من البدو فنقلت عنهم الكلام وتوسعت فيه بكل أنواعه، كما نقلت عن البدو أيضا إذ ذكرت الكتب أن الكسائي قد خرج إلى البدو وأنفذ 15قنينة حبر في الأخذ عنهم؛ كما أخذ عن القبائل غير المعروفة 'كالحطامية'، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على مدى توسعه في الرواية؛ وقد اتبع تلاميذه هذا المنهج يقول الطنطاوي:" فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة، وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة، وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم اليمانون، وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم، لخلاطهم الحبشة والهند"[2]، أي أنهم كانوا يأخذون الكلام من البدو والحضر فصيحة كانت او مخالطة للأعاجم فلا يهمهم إن كان الكلام ضعيف أو صحيحا، وهذا ما جعل أهل البصرة ينتقدونهم ويتباهون بأنفسهم إذ قيل:" ومن أجل هذا كان البصريون يغتمزون الكوفيين، فيقول الرياشي البصري نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواء أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"[3]، وهذا يعني أنهم لم يكون أهل دقة في النقل إذ نجدهم يأخذون حتى بالشاهد مجهول القائل وهذا مخالف شروط السماع عند البصرة.

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص50.

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو" وتاريخ أشهر النحاة"، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، ص134.

[3] المرجع نفسه، ص140.

من خلال ما قيل سابقا تبين أن البصرة تختلف عن الكوفة في السماع فالكوفيين توسعوا في الاخذ أما البصرة فضيقت مجاله.

2-2-2-القياس: أخذت الكوفة والبصرة القياس كمنهاج واختلفوا فيه كما اختلفوا في السماع، وأول من اهتم به أبو إسحاق الحضرمي ثم تلاميذته عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء والخليل وقد تطور مع هذا الأخير، والمعروف أن البصرة لا تقيس على شيء دون معرفة أصله كما أنها تقيس على المطرد فإذا ما وجدوا حكما مخالفا لما جاء من كلام العرب رمته بالشذوذ يسمع ولا يقاس عليه نحو قوله تعالى:﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ**﴾[1]، فالفعل استحوذ من الأفعال عند العرب المسموعة بكثرة ولا يقيسون عليها، وقد استعملته قبيلة واحدة أما الأصل الذي قاس عليه النحاة هو 'استحاذ'، أما الكوفة فأخذت بالنادر والشاذ والمطرد وحتى الضعيف حيث يقول السامرائي:" الكوفيون أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلا يقاس عليه، وكأنهم أرادوا أن يقولوا عن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلا، فقد قاسوا على النادر والشاذ، ولم يتحروا صحة ما يصل إليهم من مواد"[2]. فالكوفة تقيس ولا يهمها صحة الكلام وبالتالي يكون قياس البصرة هو الأصح حيث ذكر السامرائي رأي السيوطي حول هذا يقول "وكأن السيوطي قد لخص الأمر فقال: اتفقوا على أن البصريين أضح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون عل الشاذ والكوفيين أوسع رواية"[3] ومعنى رأي السيوطي أنه كلما كان الكلام صحيحا قيل أن البصرة هي الأصح، والكوفة أخذت بعص الكلمات الفارسية وأدخلتها على العربية وهذا ما تم عرضه في "البيان والتبيين"، إذ يسمون المسحاة بالبال والقثاء خيارا بالإضافة إلى أنهم يطلقون على الطرق الأربعة الملتقية الجهار

[1] سورة المجادلة، الاية:19.

[2] إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية "أسطورة وواقع"، ص17.

[3] المرجع نفسه، ص19.

سوك وهي كلها كلمات فارسية غير عربية، عكس البصرة فإنهم يعبرون عن هذه الطرق بالمربعة قياسا على أربعة"[1].

لقد كان للمصدرين السابقين دور مهم في بناء النظرية اللغوية واستنباط القواعد النحوية.

3- دور الملقبات النحوية في التقعيد النحوي

تحدثنا سابقا أن النحاة كانوا يقيمون حلقات ومناظرات يحاول كل طرف فيها إبداء رأيه في أية قضية نحوية وإثباته بحجج وبراهين؛ مما أدى إلى وجود الكثير من المشاحنات والخلافات بين العلماء في المسائل النحوية التي دفعت بهم إلى وضع ألقاب وإطلاق مسميات عليها بقيت محفورة في كتب النحو إلى يومنا هذا، وقد كان لها دور بالغ في النحو يتجلى في جملة من النقاط أبرزها.

- ظهور العديد من المسائل غير المسمات في علم النحو كالتي دونها ابن الأنباري في كتابه إذ يقول:" أن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين على بعلم العربية، . . .. سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّ البصرة والكوفة"[2]، أي أنه تلبية لطلب بعض العلماء قام بتأليف كتابه الذي يضم فيه آراء وحجج لأهل البلدين.

- اتساع الدراسات وظهور مؤلفات عديدة في مجال اللغة عامة وعلم النحو خاصة.

- انقسام النحاة إلى مذاهب نحوية، ولكل مذهب منهجه الخاص قال بروكلمان:" وقد قسم علماء العربية النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون، والكوفيون، ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد"[3]، والمراد من هذا أن النحاة لم يتفقوا على مذهب واحد؛ بل كل واحد منهم اتبع مذهبا

---

[1] ينظر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ص20.

[2] كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، ص5.

[3] كارل بروكلمان، تاريخ الادب العربي، تر: عبد الحليم النجار، ج2، دار المعارف، القاهرة، ط4، د.ت، ص124-125.

لا يحيد عنه، إذ نجد من النحاة من بقي بصريا بحثتا ومنهم من اختار أن يكون كوفيا، وهناك من فضل الأخذ من كلا المذهبين السابقين حيث عرفوا فيما بعد بنحاة مدرسة بغداد.

– تطور الأفكار النحوية وتعدد التأويلات والتخريجات.

– بفضل هذه المسائل أصبح العرب يراعون أكثر حركات الإعراب من نصب، ورفع، وجر، وتقديم وتأخير.. وهلم جرا.

– مهدت المسائل النحوية إلى معالجة قضايا صرفية أيضا.

– جهود النحاة في وضع القواعد النحوية أدى إلى حماية اللغة من اللحن.

– اختلاف المدرستين في تسمية المصطلح النحوي كالفعل الدائم مثلا بالرغم من كون المعنى واحد.

– استنباط بعض الأحكام النحوية والقواعد من المسألة الواحدة أو من عدة مسائل.

الفصل الثاني

المسألة الصدرية مفهومها ومواطن إعرابها

المبحث الأول: مفهوم المسألة الصدرية

المبحث الثاني: مواطن إعرابها

أولا: ماهية المسألة الصدرية

أشرنا في الفصل النظري إلى جملة من القضايا النحوية منها الملقبات ومنها غير الملقبات، وقد تم اختيار المسألة الصدرية كنموذج تطبيقي للدراسة، ولعل ما يثير انتباه وفضول أي دارس جديد في هذا المجال اسم المسألة؛ إذ يتبادر إلى ذهنه مجموعة من التساؤلات من بينها: لماذا سميت بهذا الاسم؟

وفي هذا المبحث سيتم الإجابة عن كل ما يتعلق بهذه المسألة.

1- مفهومه المسألة الصدرية:

تم الإشارة إلى مصطلح "المسألة" في الفصل الأول وتفاديا للتكرار انتقلنا مباشرة إلى تعريف لفظة "الصدرية" من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

1-1-لغة: أتت كلمة "صدرية" مشتقة من الجذر اللغوي "(ص.د.ر)، حيث وردت في معجم أساس البلاغة "صَدَرَ: أخضع الدمع صدارها وهو ثوب يغطي به الرأس والصدر. وشد البعير بالتصدير وهو حبل يشد في صدره... وصُدْرَة القوم مقدَّموهم. وصُدّر فلأن فتصدَّر قُدّمَ فَتَقَدَّمَ. وصَدَّرَ كتابه بكذا"[1]، هنا أعطى الزمخشري تعريفات ودلالات متعددة لهذا الجذر منها الثوب الذي يحجب الرأس والصدر، كما يطلق على حبل البعير والتقديم وأعلى المراتب ثم خصه لأول شيء يفتتح به الكتاب، وجاء في المصباح المنير "صدر النهار أوله وصدر المجلس مرتفعه"[2]؛ أي أن الصدر يدل على البداية والارتفاع، أما بالنسبة للمنجد فقد ذكر الجذر بالتضعيف "صدَّرهُ: قدّمه واجلسه في صدر المجلس، والكتاب بكذا: افتتحه به، وتصدّر: جلس

[1] أبو قاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص540.

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير "في غريب الشرح الكبير"، ص335.

في صدر المجلس. أعلى مقدم كل شيء" [1]وهذا التعريف يحمل نفس دلالة المعنى في المعجم السابق.

من خلال ما سبق اتضح أن كل المعاجم سواء أكانت قديمة أو حديثة تتفق على أن لفظة "صدر" تعني الافتتاح والتقدم وأعلى الشيء، وقد استوحى النحاة اسم هذه المسألة من هذا الجذر بإضافة ياء النسبة وتاء التأنيث إليه.

1-2-اصطلاحا: تندرج المسألة الصدرية ضمن المسائل المسماة التي دار حولها الجدل بين بعض النحاة المتأخرين؛ كونها كلام عظيم يستهل المؤلفون به كتبهم ألا وهو "بسم الله الرحمن الرحيم"، حيث تم الاتفاق على البداية به في كل أمر وهذا ما ذكره أبو شامة المقدسي إذ يقول:" قد وقع الاجماع على استحباب ذكر الله تعالى عند ابتداء كل أمر له بال حين الشروع فيه، وقد ورد فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم"[2]، ومعروف عنها أنها فاتحة كل السور عدا سورة براءة، وقد ذكرت في محكم التنزيل في قوله تعالى:﴿ **إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[3] على أنها آية وردت من قبل في كتاب سيدنا سليمان وقصته مع ملكة سبأ.

أما محتوى المسألة الصدرية وما يتعلق بها، فقد أورده ابن طولون في كتابه الموسوم "المسائل الملقبات في علم النحو"، من خلال عرض نص السيد البَطَلْيُوسِي وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا النص مذكور أيضا في كتاب "الأشباه والنظائر في النحو" لجلال الدين السيوطي في جزئه الثالث، وأما عن السبب الذي جعل ابن طولون يختارها ويدونها من وجهة نظرنا كأول مسألة في كتابه من بين كل المسائل الملقبة إنما يعود لموضعها وأهميتها: حيث إن أي كاتب مسلم لابد له من افتتاح كلامه بذكر المولى عز وجل الذي سهل ويسر له الطريق في العلم فيكون بذلك رِفْعَةً له لقوله تعالى:﴿ **يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**

[1] لويس معلوف، المنجد "في اللغة والآداب والعلوم"، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1966، ص418.

[2] أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المقدسي، البسملة، تح: عدنان عبد الرزاق الحموي الغلبي، المجمع الثقفي، أبو ظبي، د.ط، د.ت، ص131.

[3] سورة النمل، الآية:30.

دَرَجاتٍ﴾[1] ، وهذا لا يقتصر على الكتب فقط؛ فالإنسان يذكر الله تعالى في مختلف شؤون حياته من لباس ووضوء، وأكل، وذبح .....هلم جرا.

2-سبب تسمية المسألة الصدرية:

أطلق النحاة اسم "الصدرية" على مسألة عطف البسملة على الصلاة نسبة لتصدرها في أول الكتاب؛ إذ نجدها قبل بداية كل مقدمة، وهذا ما ذهب إليه ابن طولون في كتابه حيث قال: "لقبت هذه المسألة بلقب الصدرية تبعا لما يفعله المؤلفون في اللغة وغيرها؛ إذ جرت عادتهم بتصدير ما يؤلفون بالبسملة، يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غالبا"[2]، أي أن كل كاتب يبدأ كتابه بذكر اسم الله عز وجل؛ لأن كل اجتهاد وعلم تم التوصل إليه إنما بتوفيق من الله جلّ جلاله.

وتنقسم هذه المسألة إلى شقين: الأول يتمثل في البسملة أما الثاني فيخص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

2-1- معنى البسملة:

وهي كلمة مأخوذة من الفعل الرباعي "بَسْمَلَ" على وزن "فَعْلَلَ" ومصدرها "بَسْمَلَةٌ"؛ وهذه الأخيرة منحوتة من جملة "بسم الله الرحمن الرحيم" ولم تدخل الراء والحاء في النحت من باب التداول والاختصار، وهذا ما جاء في "التحرير والتنوير" "البسملة اسم لكلمة بسم الله، صيغ هذا الاسم على مادة مؤلفة من حروف الكلمتين –باسم –و– الله– على طريقة تسمى النحت، وهو صوغ فعل مُضيّ على زنة "فَعْلَلَ" مؤلفة مادته من حروف جملة أو حروف مركب إضافي، مما ينطق به الناس اختصارا عن ذكر الجملة كلها لقصد التخفيف لكثرة دوران ذلك على الألسنة"[3] فقد كان العرب في الجاهلية يستعملون لفظة"، باسمك اللهم" وبعد نزول آية﴿ **وَقَالَ**

---

[1] سورة المجادلة: الآية:11.

[2] محمد بن علي بن محمد طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، تح: عبد الفتاح سليم مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007، ص15.

[3] محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، الدار التونسية، تونس، ط1، 1984، ص137.

ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1] أصبحوا يقولون بسم الله؛ ثم نزلت بسم الله الرحمن الرحيم كاملة في سورة النمل، أما بالنسبة لمعنى الجملة فهي كالآتي:

– الباء: تدل الباء في البسملة على الاستعانة أي جاءت لتعويض مكان فعل أو اسم ما.

– اسم: اختلف النحاة في هذه القضية؛ ذهبت البصرة إلى أنه من السمو أي العلو في حين تقول الكوفة أن الاسم من الوسم والسمة أي العلامة[2].

– الله: لفظ جلالة يدل على الألوهية، وهو اسم يطلق على القادر والقوي الذي لا شريك له؛ والذي لا يستطيع أحد الآتيان بمثله فهو الأحق بالعبادة[3].

وهذا الاسم من أعظم أسمائه جلّ جلاله فلا يطلق إلا عليه يحمل دلالة خاصة، عكس كلمة "رب" فهي تحمل دلالة عامة، حيث تطلق على رب الأسرة، ورب العمل كما تطلق على كل ما يُعبد بالنسبة لديانات الأخرى بالإضافة إلى استعمالهم لفظة إلاه".

– الرحمن الرحيم: وهما من أسماء الله الحسنى يتشابهان في الأصوات لكنهما يختلفان في الوزن؛ فالرحمن على وزن "فَعْلان" أما الرحيم على وزن "فَعِيلْ" وكليهما من صيغ المبالغة؛ ونجد وزن الرحمن أبلغ دلالة لأنها تدل على الامتلاء نحو قوله تعالى:﴿**فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا**﴾ [4]، فهنا كلمة غضبان الذي على وزن فعلان تدل على شدة الغضب.

الرحمن الرحيم من صفات الله تعالى تعني أنه واسع الرحمة يرحم عباده ويعطف عليهم فهو الذي خلقهم وأرحم بهم من أمهاتهم.

---

[1] سورة هود، الآية:41.

[2] ينظر: أيمن صبحي سيد أحمد صديق، فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة لاسماعيل بن غنيم الجوهري تحقيق ودراسة، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات الإسكندرية، ع34، د.ت، مج2، ص537–543.

[3] ينظر: عبد العزيز بن حميد الأنصاري، قرآنية البسملة عند القراء، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع1، 22جانفي 2022، مج88، ص3.

[4] سورة طه، الآية:84.

2-2- معنى الصلاة على النبي:

يذكر اسم الله جلّ جلاله عند القيام بأي أمر، وفي بعض الأحيان نصلي على النبي صلى الله عليه وسلم؛ والصلاة عليه واجبة على كل مسلم ومسلمة فهي عبادة من العبادات التي نقوم بها، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالصلاة على النبي في كتابه العزيز وذلك في قوله:﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[1]، فالرسول صلى الله عليه وسلم شفيع أمته يوم القيامة في قوله:﴿صلوا علي فإن صلاتكم علي زكاة لكم﴾[2] ؛ فمن صلى عليه مرة يرد الله الروح للنبي صلى الله عليه وسلم فيرد السلام عليه، كما فرضت هذه الصلاة أثناء التشهد الأخير وعرفت بالصلاة الابراهيمية.

والصلاة بعد البسملة أمر معروف منذ صدر الإسلام عمل بها الصحابة رضوان الله عليهم وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم من الأمم كسنة؛ حيث كانوا يُصدّرون بها كتبهم وقد قيل إن هناك من اختتم كتابه بها، ويذكر أن هارون الرشيد كان أول من دونها في رسائله[3].

أما بالنسبة إلى معناها فهو كالآتي:

الصلاة: من الناحية اللغوية معاناها الدعاء، وإذا جاءت من عند الله عز وجل فتعني الذكر في الملأ الأعلى، وعند الملائكة هي استغفارهم ودعائهم له، أما الإنسان فيصلي على الرسول صلى الله عليه وسلم من أجل أن يذكر اسمه في عرش الرحمن.

- السلام: أي الدعاء للرسول من أجل السلامة والتنزيه من كل عيب وآفة.

---

[1] سورة الأحزاب، الآية:56.

[2] ابن قيم الجوزية، جلاء الأفهام "في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام"، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997، ص99.

[3] ينظر: الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، القول البديع "في الصلاة على الحبيب الشفيع"، تح: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، د.ط، د.ت، ص314-315.

- البركة: أي الدعاء للرسول صلى الله عليه وسلم بكثرة الخير[1].

2-3- اختلاف النحاة القدامى في تصدير كتبهم بالبسملة:

وقد أجرى ابن طولون بحوث حول كتب العلماء وتوصل إلى أنهم اختلفوا في طريقة افتتاح كتبهم؛ حتى بالنسبة لمؤلفات العالم الواحد وجدها تختلف من ناحية التصدير، لذلك قسمهم إلى أربعة فرق دونهم في كتابه على شكل ملحوظة كالآتي:

الفريق الأول: اكتفى بتصدير كتابه بالبسملة فقط دون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

الفريق الثاني: افتتحوا كتبهم بالبسملة مع الصلاة على رسول الله إما بصيغة الفعل المضارع "أصلي" أو على شكل مصدر "الصلاة".

الفريق الثالث: استهلالهم مقدمة الكتب بالبسملة ووصلها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الفعل الماضي "صَلَّى".

الفريق الرابع: تكون الصلاة على النبي في صيغة فعل ماضي مفصول عن البسملة؛ أي حذف حرف العطف "الواو" بين الجملتين فكانوا يقولون: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمّد وآله[2].

وقد تم الاعتماد على مخططات من أجل توضيح الفكرة أكثر.

[1] ينظر: إبراهيم بن عبد الله المزروعي، الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: معناها وحكمها، مقالات شبكة بينونة للعلوم الشرعية، د.ع، 21فيفري2018، سا14:00، ص2.

[2] ينظر: محمد بن علي بن محمد بن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، ص15-16.

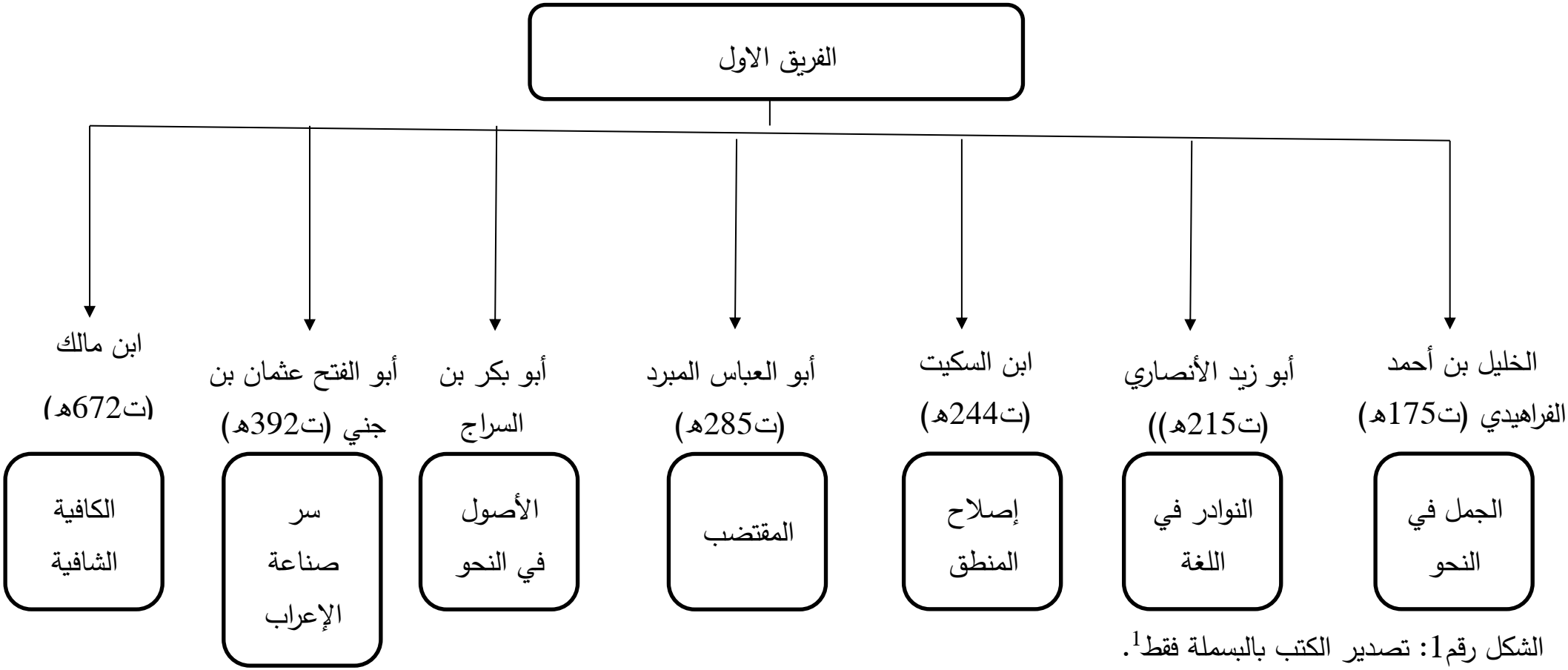

الشكل رقم1: تصدير الكتب بالبسملة فقط[1].

[1] ينظر: محمد بن علي بن محمد بن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، ص15.

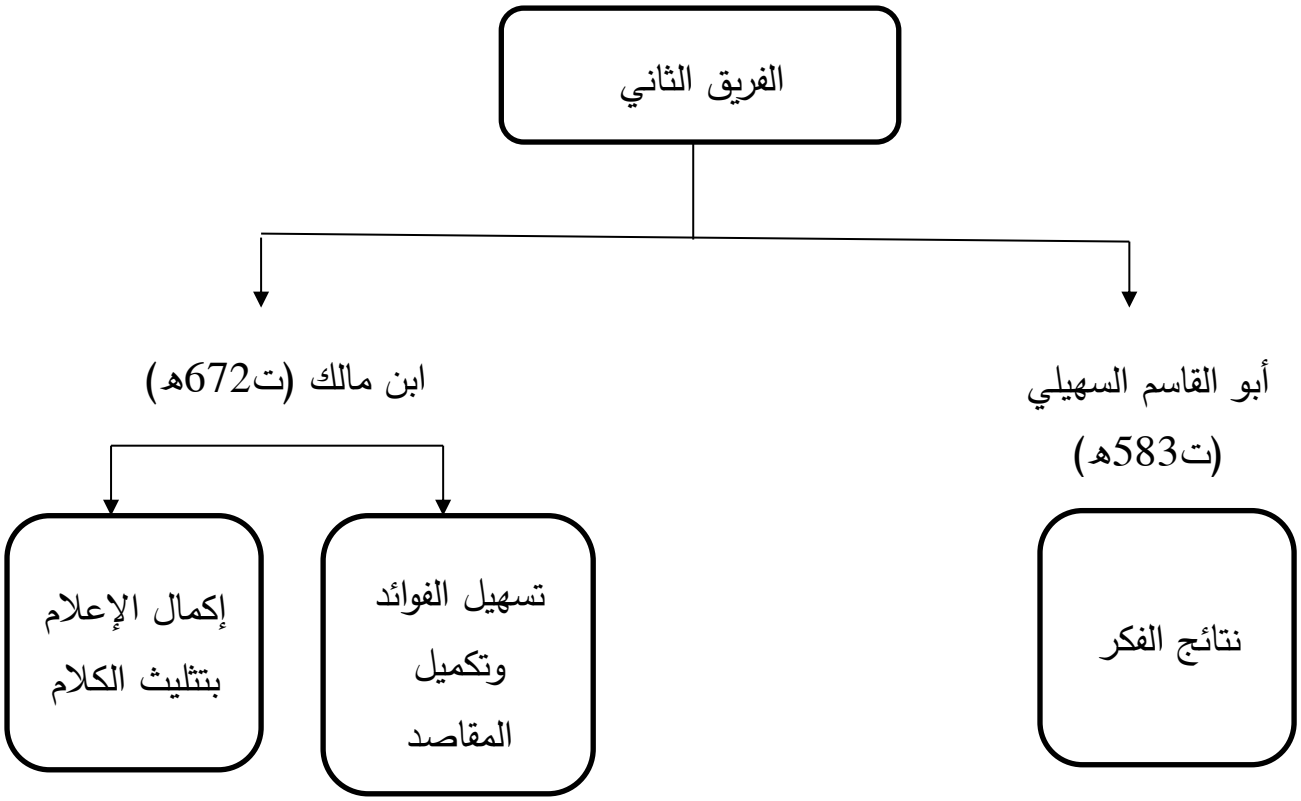

الشكل رقم2: تصدير الكتب بالبسملة وعطفها بالصلاة في صيغة المضارع أو الاسم[1].

[1] المرجع السابق، ص15.

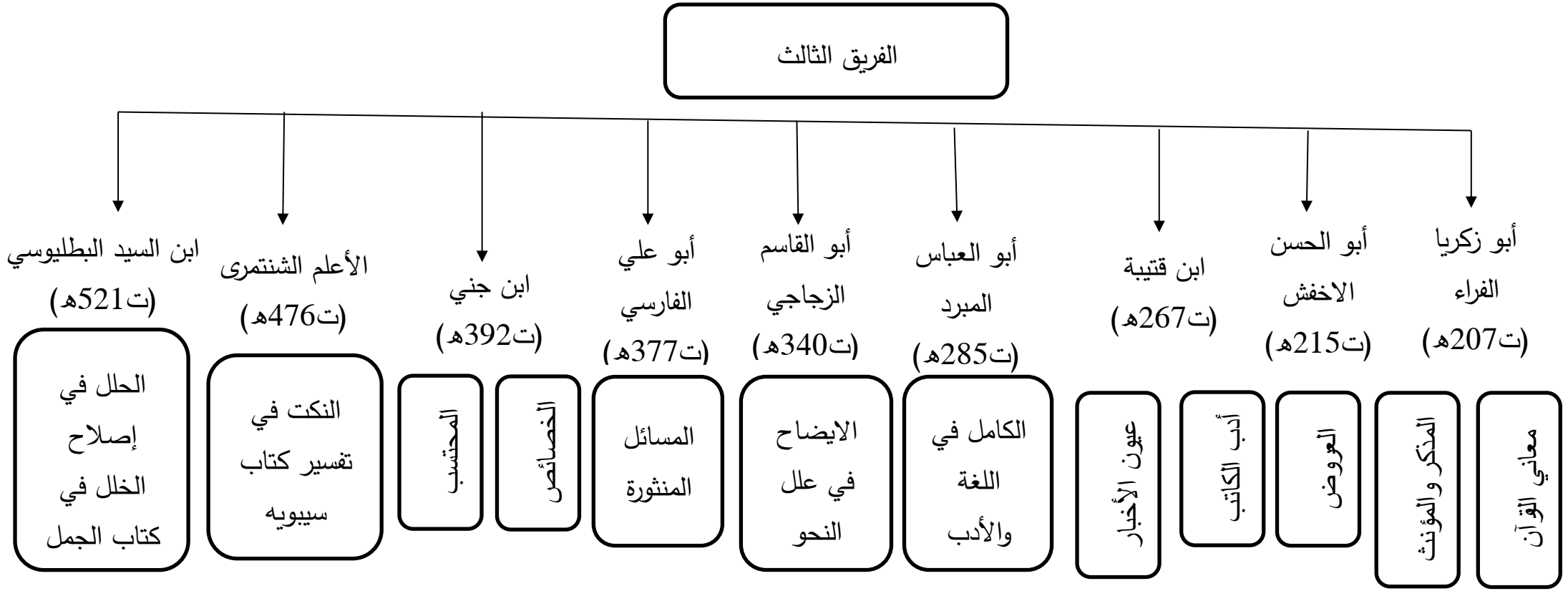

الشكل رقم3: افتتاح الكتب بالبسملة مع الصلاة بصيغة الماضي[1].

[1] ينظر: محمد بن علي بن محمد بن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، ص16.

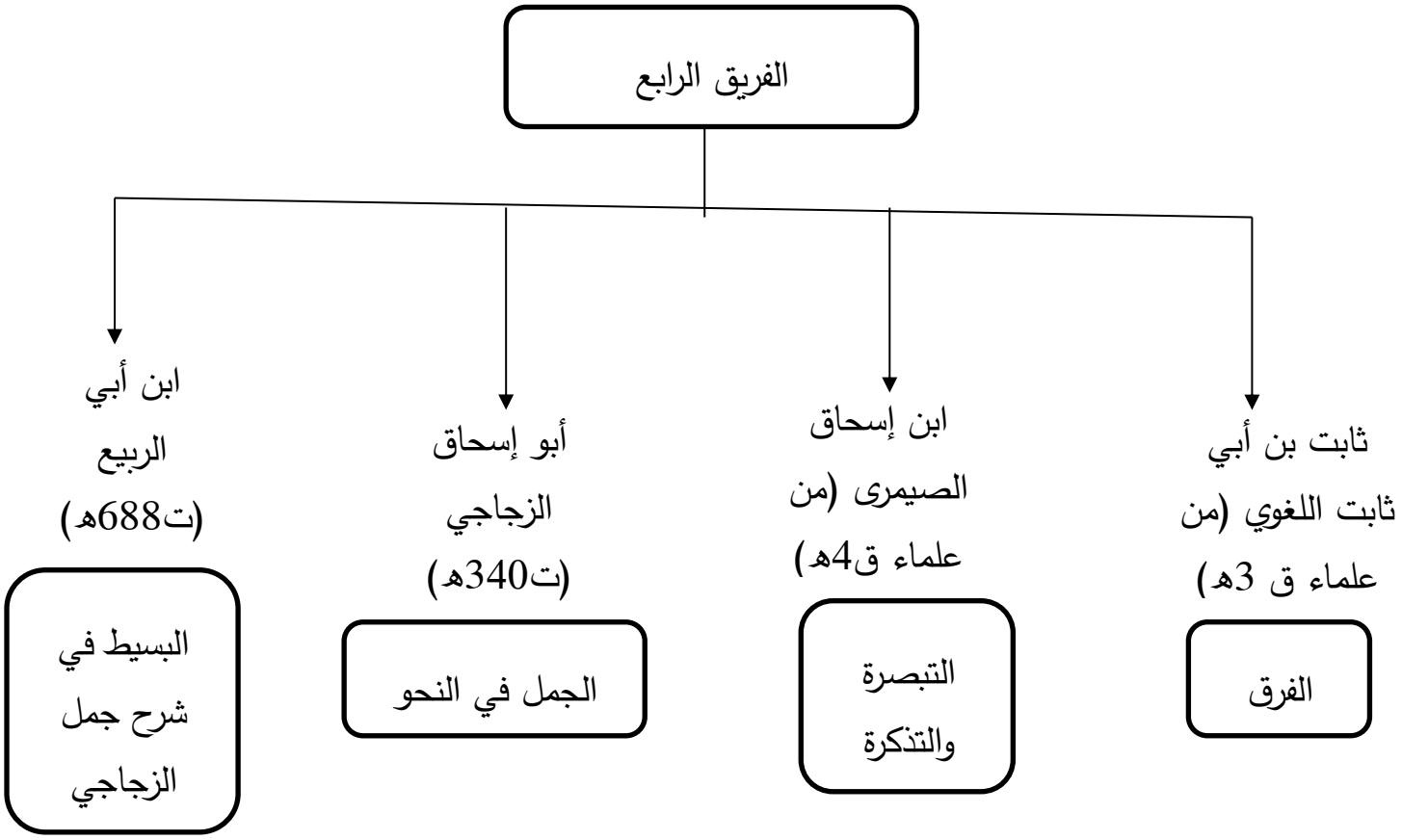

الشكل رقم4: فصل الصلاة عن البسملة في مقدمات الكتب[1].

[1] ينظر: المرجع السابق، ص16.

3- نص المسألة الصدرية

قالَ الفَقيهُ الأستاذ أبو محمَّد عبدُ اللهِ بن السّيد البَطَلْيُوسّي-رَحِمَهُ الله-: سَأَلْتَنِي- قرَّرَ الله لَدَيْكَ الحَّق ومَكَّنهُ، وجَعَلَك من الَّذين يسْمعونَ القَولَ فيتَّبعونَ أَحسَنَهُ- عن قول الكُتَّابِ في صُدورِ كُتبهمْ: بسم الله الرحمن الرحيم، وصَلى الله على محمد، وذَكَرْت أنَّ قومًا من نحوي زمامنا (هذا) يُنْكرونَ عَطْفَ الصلاة على البَسْملةِ فكُنتُ أُخْبرْتُ بذلك قديمًا، فَحسبَ أنَّهم إنَّما يتَعلَّقون في إنْكارِهِ (في) أنَّه أمْرٌ لم ترِدْ فيه سُنَّةٌ مأْثورةٌ، وأنّه شيء أَحْدثَهُ الكُتَّابُ، حتَّى أخْبرني مُخْبرون أنَّه فاسدٌ عندهمْ في الإعْرابِ، وليسوا يُنْكرونَه من أَجْل أنه (شيء) مُحْدثٌ عند الكُتَّاب. وأخبروني أنَّ الصَّوابَ عنْدهُم- إسْقاطُ الواوِ، ورأيتُ ذلك أيْضًا في رَسائِل بعْضِهم، ورأيتُ بعضَهم يكتبُ في صُدور كُتبه: بسم الل الرحمن الرحيم، والصَّلَواتُ عَلَى نَبيّه الكَريم[1]، انتهى.

يعد هذا النص جوهرة هذه القضية، عرض فيه السيد البطليوسي رأي بعض النحاة الذين جاءوا في عصره؛ حين سألوه عن وجهة نظره في قول الكتاب أثناه تأليف كتبهم ب: "بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد"، إذ اعتقد للوهلة الأولى أن سبب رفض هؤلاء النحاة لمسألة العطف بين الجملتين يعود إلى عدم وجود سنة فيها وأنها من وضع الكتاب؛ لكن تغيرت فكرته حين اطلع على أدلتهم التي استندوا إليها، فعلم ضعف وقصور وجهة نظرهم.

[1] أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، تح: وليد محمد السراقبي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2007، ص377.

ثانيا: مواطن إعرابها

اتفق بعض النحاة المتأخرين على أن جملة "بسم الله الرحمن الرحيم" لا يجوز عطفها على جملة "صلى الله على سيدنا محمد"، ولكنهم اختلفوا من ناحية سبب ذلك؛ فذهب كل فريق بوجهة نظر خاصة في هذه القضية لذلك ارتأينا إلى عرض آراءهم.

1-آراء النحاة في المسألة الصدرية:

1-1- الفريق الأول:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يصح عطف الصلاة على البسملة لسبب نحوي؛ لأن الجملة الأولى تختلف عن الثانية من الناحية الإعرابية؛ فالبسملة في نظرهم جملة اسمية "جار ومجرور" في حين أن الصلاة جملة فعلية وهذا ما تم ذكره في كتاب الأشباه والنظائر "المعطوف حكمه أن يكون موافق للمعطوف عليه وهاتان جملتان قد اختلفتا"[1]. ومعنى هذا أن من شروط العطف لديهم التشابه بين الجمل، والشاهد على ذلك قوله تعالى:﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[2] حيث تعرب هذه الأخيرة كالآتي:

فَطَوَّعَتْ: الفاء: حرف استئناف لا محل له من الإعراب.

طَوَّعَتْ: فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء للتأنيث وطوعت من أفعال المطاوعة.

لَهُ: اللام: حرف جر، الهاء: ضمير متصل مبني في محل جر اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بطوعت.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1987، ص556.

[2] سورة المائدة، الآية:30.

نَفْسُهُ: نَفْسُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

قَتْلَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

أخيه: أخي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

فَقَتَلَهُ: الفاء: حرف عطف، تفيد الترتيب والتعقيب.

قَتَلَهُ: قَتَلَ: فعل ماضي مبنى على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

فَأَصْبَحَ: الفاء: حرف عطف.

أَصْبَحَ: فعل ماضٍ ناقص، واسم أصبح ضمير مستتر تقديره هو

مِنْ: حرف جر.

الخَاسِرِينَ: اسم مجرور ب "من" وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر السالم، وشبه جملة "من الخاسرين" في محل نصب خبر أصبح.

وجملة "طوعت له نفسه" لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة استئنافية.

وجملة "قتله" لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معطوفة على ما قبلها.

وجملة "أصبح من الخاسرين" لا محل لها أيضا من الإعراب؛ لأنها معطوفة على جملة "قتله".

من خلال إعراب هذه الآية الكريمة اتضح أن الجملة الأولى "فطوعت له نفسه قتل أخيه" تتشابه مع الجملة الثانية "فقتله" من الناحية الإعرابية؛ لأنهما من النوع نفسه (جملتان فعليتان) وهذا الإعراب هو الصحيح في عطف جملة على آخرى لدى هذا الفريق.

1-2-الفريق الثاني:

سبب رفض أصحاب هذا الاتجاه عطف الجملتين على بعضهما هو سبب بلاغي؛ فجملة بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وهذه الأخيرة تحتمل الصدق أو الكذب كأن نقول مثلا: "الجو دافئ اليوم"، وتنقسم إلى ثلاثة أضرب:

1-ضرب ابتدائي: ويكون خاليا من المؤكدات نحو قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[1]

2-ضرب طلبي: ما توفر فيه مؤكد واحد نحو قوله تعالى: ﴿ **إن الله مع الصابرين** ﴾[2]

3-ضرب إنكاري: وهو الذي يستدعي وجود أكثر من مؤكد لأن السامع يكون غير مُصَدّقٍ للمعلومة كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[3]، وجملة البسملة هنا تندرج ضمن الضرب الابتدائي لأنها خالية من المؤكدات وأما صلى الله على سيدنا محمد عبارة عن دعاء يندرج ضمن غرضي الأمر والنهي وكليهما من الأسلوب الإنشائي الطلبي؛ ومنه فالصلاة عبارة عن أمر في صيغة دعاء من الأدنى "البشر" إلى الأعلى "الله". وبالتالي فالجملة الأولى تختلف عن الجملة الثانية من ناحية اللفظ والمعنى وقد تم ذكر هذا في كتاب الأشباه والنظائر "أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا صلى الله على سيدنا محمد جملة معناها

[1] سورة النور، الآية:35.

[2] سورة البقرة، الآية:152.

[3] سورة القلم، الآية:4.

الدعاء، فلما اختلفنا فكانت الأولى اخبارا وكانت الثانية دعاء"[1]. وهذا يعني أن الواو يجب أن تربط بين جملتين متشابهتين في الإعراب والمعنى وإلا فإنه لا يصح العطف.

أ- إعراب جملة بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنِ الرَحِيمِ

الباء: حرف جر.

اسْمِ: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهو مضاف.

الله: لفظ جلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الرحمن: صفة للفظ الجلالة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة في آخرها.

الرحيم: صفة ثانية للفظ الجلالة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة في آخرها.

ب- إعراب جملة صَلَى اللهُ عَلَى سَيِدِنَا مُحَمدٍ

صلى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر.

الله: لفظ جلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

على: حرف جر.

سيدنا: سيد: اسم مجرور ب"على" وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والنون ضمير متصل مبنى في محل جر مضاف إليه.

محمد: بدل من سيد مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص557.

من خلال إعراب الجملتين اتضح أنهما مختلفتان من حيث النوع فالأولى "اسمية" أما الثانية "فعلية" وفي هذه الحالة لا يجوز العطف وهذا ما أراد إثباته هؤلاء النحاة.

2-نقد آراء النحاة في المسألة الصدرية:

لعل سبب اهتمام السيد البطليوسي بهذه المسألة وإجراء دراسات حولها يعود إلى إصرار النحاة الذين زامنوا عصره على تخطئة من سبقوهم في مسألة عطف البسملة على الصلاة في صيغة فعلها الماضي، وقد توصل إلى نتائج دفعته إلى إدحاض رأيهم وتوجيه عده انتقادات إليهم، وقد دونها فيما بعد في كتابه "رسائل في اللغة" أبرزها:

2-1-نقد الفريق الأول:

يرى السيد البطليوسي أن وجهة نظر النحاة القائلين بفكرة الاختلاف بين الجمل من الناحية النحوية تمنعهما من العطف فكرة غير صائبة البتة ويَعُدُّهَا دليل على قلة نظرهم وما هي إلا مجرد تصورات وتخمينات لاصحة لها يقول في هذا: "فتوهموا من أجل اختلافهما أنه لا يصح عطف إحداهما على الأخرى"؛[1] إذ أكد على أن التوافق في العطف لا يكون إلا في الأسماء المفردة خاصة المعربة ومثال هذا: "جاء زيد وعمرو؛ حيث عطف "عمرو" على "زيد" وهنا لابد من مراعاة التشاكل، أما بالنسبة لعطف الجمل فالأمر مختلف تماما فهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: يشترط فيه التوافق في الإعراب أي يجب أن تكونا الجملتان اسميتان أو فعليتان ومثال ذلك: إن زيدًا قائمٌ وعمرًا خارجٌ يوضح هذا المثال التوافق بين الجملتين فزيدا وعمرا اسم إن وقائم وخارج خبر إن[2].

---

[1] أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص378.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص378.

وأما الثاني فلا يراعى فيه التشابه وهذا النوع موجود بكثرة ولا خلاف فيه يقول البطليوسي: "وفي هذا أبواب قد نص عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين، لا أعلم بينهم خلافا في ذلك، وذلك كثير في القرآن والكلام منثوره والمنظوم"[1]؛ ومعنى هذا أنه قد تم الاتفاق بين المدرستين على جواز العطف بين الجمل المختلفة، والشاهد على ذلك قوله تعالى:﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ**﴾[2] تختلف الجملة الأولى "ختم الله على قلوبهم" عن الجملة الثانية "وعلى سمعهم" وتعرب كالآتي:

خَتَمَ: فعل ماضٍ مبنى على الفتح.

اللهُ: لفظ جلالة، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

عَلَى: حرف جر.

قُلُوبِهِمْ: قُلُوبِ: اسم مجرور ب"على" وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وهو مضاف، الهاء: ضمير متصل مبنى في محل جر مضاف إليه، الميم: تدل على الجمع والجار والمجرور (على قلوبهم) متعلقتان بالفعل "ختم".

الواو: حرف عطف.

على: حرف جر.

[1] المرجع السابق، ص378-379.

[2] سورة البقرة، الآية:06.

سمعهم: سمع: اسم مجرور ب "على" وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، الميم: للدلالة على الجمع، والجار والمجرور (على سمعهم) متعلقتان بالفعل "ختم".

والجملة "على سمعهم" معطوفة على الجملة الأولى.

من خلال هذه الآية الكريمة تبين لنا أنه يجوز عطف جملتين مختلفتين والشاهد على ذلك من القرآن الكريم؛ فجملة "ختم الله على قلوبهم" جملة فعلية و"على سمعهم" جملة اسمية معطوفة عليها.

2-2-نقد الفريق الثاني:

رفض السيد البطليوسي حجة النحويين الذين يعتقدون أنه لا يصح عطف البسملة على الصلاة كونها جملتين مختلفتين من الناحية البلاغية؛ أي اختلافهما لفظا ومعنى؛ ففي اعتقادهم أن الأولى جملة خبرية تندرج ضمن الأسلوب الخبري، أما الثانية فهي جملة إنشائية في صيغة دعاء، لذلك يستحيل العطف بينهما عند هؤلاء، وهذا الاعتقاد في نظره غير صحيح لأنه وجد أن العلماء المتقدمين في الكثير من مصنفاتهم يعطفون الحمدلة على الصلاة ولا مشكلة في ذلك، كون الحمدلة والبسملة جملتان خبريتان، فلماذا وقع عندهم اللبس في البسملة؟ والمتمعن جيدا في كتب النحويين القدامى يلحظ أن هذا الأمر اعتيادي، خاصة كون أغلب الكتب التي صُدّرت بعطف الصلاة سواء على البسملة أو الحمدلة من تأليف كبار العلماء المتمكنين من اللغة والنحو أمثال أبو علي الفارسي وأبو العباس المبرد وغيرهم، ولا يختص بكتب الضعفاء والجهال منهم.

فمن أين أتى هؤلاء بهذه الحجة الضعيفة؟ وإلى أي منطق احتكموا إليه؟[1] فلو افترضنا أن النحاة الأوائل وقع عندهم الإشكال في هذه المسألة لأيدنا موقف ما ذهبوا إليه يقول في هذا السيد البطليوسي: "فلو لم يكن بأيدينا دليل ندفع به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفانا من غيره"[2]؛ وبالتالي فهذا الرأي خاطئ من جهة؛ لأن السيد البطليوسي أكد على أنه يمكن تقدير شبه الجملة في (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ أي أن الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره "أبدأ" فتصبح "أبدأ بسم الله" جملة فعلية ومثالنا على هذا: محمد في الدار.

مُحَمَدُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

في: حرف جر.

الدار: اسم مجرور ب "في" وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

وشبه جملة "في الدار" متعلقة بخبر محذوف تقديره موجود، أي "محمد موجود في الدار" ومنه فجملة البسملة والصلاة تصبحان جملتان متشابهتان فكليهما جملتان فعليتان؛ حيث تصبح "أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد"[3].

كما يمكن أن يكون الجار والمجرور متعلقان باسم محذوف تقديره "ابتداء" فتصبح "ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم، وبالصلاة على محمد" كليهما جملتان اسميتان بمعنى الإخبار؛ ومنه يصبح العطف جائزا.

---

[1] ينظر: أبو محمد عبد الله بن السد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص380.

[2] المرجع نفسه، ص380.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص380

ويؤكد السيد البطليوسي أن العرب قد ألفت عطف الجمل الخبرية على جمل مركبة تركيب الدعاء ولا ضرر في ذلك، واستشهد على هذا بيت شعري: "فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لا نَعْدَمُه"

فجملة "لا ندعمه" جاءت بمعنى الدعاء أي ندعوه بألا يعدم، وأما بالنسبة لموقعها الإعرابي فهي في محل صفة للأخ.

وبالتالي فالجملة "لا يعدمه" جملة دعاء معطوفة على الجملة الخبرية "فإنما أنت أخ"[1]

من خلال ما سبق يمكن القول إن السيد البطليوسي قد وفق في نقد ما ذهب إليه النحاة المتأخرين بتقديم حجج وبراهين كافية.

[1] ينظر: أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص383.

خاتمة

الخاتمة:

النحو من العلوم التي أثارت اهتمام العلماء والدارسين، لكن اختلاف وجهات نظرهم في دراسته أدى إلى ظهور صراع بينهم نتج عنه ما يعرف بالمسائل النحوية منها الملقبة وغير الملقبة والتي كان لها أثر في بناء النظرية النحوية، وقد وقع الاختيار على المسألة الصدرية كقضية نحوية للدراسة في هذا البحث والذي تم التوصل من خلاله إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ✓ اشتداد التنافس والخلاف بين النحاة في حمل لواء النحو الذي أسفر عنه ظهور مدارس نحوية مختلفة المنهج.
- ✓ الاختلاف في وجهات النظر بين النحويين أدى إلى ظهور العديد من المسائل النحوية سواء أكانت ملقبة أو غير ملقبة.
- ✓ حصر المسائل المسماة في عشر قضايا نحوية وهي ضئيلة مقارنة بالمسائل غير المسماة.
- ✓ كثرة المسائل غير الملقبة في الكتب تدل على شدة الخلاف بين النحاة.
- ✓ الألقاب في المسائل المسماة مشتقة إما من كلمة أو اسم عالم أو مكان.
- ✓ اللحن هو السبب الرئيس في وضع القواعد النحوية.
- ✓ القاعدة ليست هي التقعيد وإنما هناك فرق بينهما.
- ✓ التقعيد هو استنباط للقواعد اللغوية.
- ✓ الاختلاف في الحدود الزمانية والمكانية في بناء النظرية اللغوية بين البصرة والكوفة.
- ✓ الاعتماد على القرآن الكريم وكلام العرب والحديث الشريف في جمع اللغة وتقعيدها.
- ✓ السماع والقياس من أهم المصادر اللغوية.
- ✓ للملقبات النحوية أثر كبير في التقعيد النحوي.
- ✓ تطور الأفكار النحوية وتعدد التأويلات والتخريجات.

- ✓ أطلق على المسألة الصدرية هذا الاسم نسبة لتصدرها أول الكتب.
- ✓ أول من دون نص المسألة الصدرية السيد البطليوسي في كتابه رسائل في اللغة.
- ✓ من بين النحاة الذين دونوا المسألة الصدرية في كتبهم ابن طولون والسيوطي.
- ✓ النحاة المتأخرين هم من وقع بينهم الخلاف حول المسألة الصدرية.
- ✓ الاختلاف في المسألة الصدرية من الجانب النحوي والبلاغي.
- ✓ الخلاف في المسألة يكمن في عطف الجملتين على بعض.
- ✓ أدحض السيد البطليوسي ما جاء به هؤلاء النحاة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا: المصادر

1. أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي(ت521هـ)، رسائل في اللغة، تح: وليد محمد السراقبي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2007.
2. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تح: إبراهيم محمد عبد الله، ج3، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.
3. عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت806هـ)، ائتلاف النصرة" في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1987.
4. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ)، الإنصاف "في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، مطبعة السعادة، ط3، 1955.
5. محمد بن علي بن محمد طولون الدمشقي(ت953هـ)، المسائل الملقبات في علم النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007.

ثانيا: المراجع

6. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987.
7. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكرين القيم الجوزية(ت751هـ)، جلاء الأفهام في فضائل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، تح مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997.
8. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت255هـ)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998.

9. أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة الدمشقي المقدسي(ت665هـ)، البسملة، تح: عدنان عبد الرزاق الحموي الغلبي، المجمع الثقفي، أبو ظبي، د.ط، د.ت.

10. أبو نصر الفارابي(ت335هـ)، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، د.ط، د.ت.

11. أبي شجاع شيروبه بن شهر دار بن شيروبه الديلمي الهمذاني(ت625هـ)، الفردوس بمأثور الخطاب، تج السعيد بسيوني زغلول، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986.

12. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

13. الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، تح: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، د.ط، د.ت.

14. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الامل، الأردن، ط3، 2001.

15. سليمان إبراهيم اللاّحم، اللباب في تفسير الاستعاذة والبسملة وفاتحة الكتاب، دار المسلم، الرياض، ط1، 1999

16. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012.

17. عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1998.

18. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.

19. عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

20. كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ين محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ):

- لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.
- أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، د.ت.

21. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ط1، 1999.

22. محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، الدار التونسية، تونس، ط1، 1984.

23. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995.

24. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996.

قائمة المعاجم

25. ابن منظور(ت711هـ)، لسان العرب، تح: هاشم محمد الشاذلي وآخران، ج2، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت

26. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ)، مقايس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت

27. أبو قاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(ت538هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

28. أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت400هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2009،

29. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، مج1، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1977.

30. أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.

31. علي بن محمد السيد الجرجاني(ت816هـ)، معجم التعريفات المصطلحات والتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تح: محمد صديق المنشاري، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.

32. لويس معلوف، المنجد في اللغة والآداب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1966

33. مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004

قائمة المجلات:

34. إبراهيم بن عبد الله المزروعي، الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: معناها وحكمها، مقالات شبكة بينونة للعلوم الشرعية، د.ع، 21فيفري2018، سا14:00.

35. أيمن صبحي سيد أحمد صديق، فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة لإسماعيل بن غنيم الجوهري تحقيق ودراسة، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات الإسكندرية، ع34، د.ت، مج2.

36. سليم عواريب، مسألة فصل الخطاب "أما بعد معناها ومبناها- دراسة نحوية دلالية في كتاب إحراز السعد لإسماعيل الجوهري"، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، ع18، أفريل2021، مج5 .

37. عبد العزيز بن حميد الأنصاري، قرآنية البسملة عند القراء، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع1، 22جانفي 2022، مج88.

قائمة الكتب المترجمة:

38. كارل بروكلمان، تاريخ الادب العربي، تر: عبد الحليم النجار، ج2، دار المعارف، ط4، د.ت.

الملخص

الملخص:

عينت دراستنا بالتنقيب في ثنايا الكتب النحوية بحثا عن أهم المسائل التي أسالت حبر علماء النحو، سواء التي لم يضع لها النحاة أسماء أو تلك التي اتفقوا على تسميتها ، حيث أثارت فضول العديد الدارسين في ميدان النحو ودفعتهم إلى محاولة رفع الستار عن مكنوناتها ، لما لها من أثر بالغ في تشييد القواعد واستنباط الأحكام النحوية، بهدف تثمين اللغة العربية، والمسألة الصدرية إحدى تلك المسائل التي يفتتح بها الكتاب مؤلفاتهم بقولهم: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد ، وقد سعينا إلى الكشف عن خبأ هذه المسألة من خلال الحديث عن معناها و إبراز آراء و انتقادات العلماء فيها ، بغية رفع اللبس عنها .

الكلمات المفتاحية: المسائل المسماة ، وغير المسماة، الأثر، المسألة الصدرية ، النقد .

Abstract:

Our study focused on delving into the folds of grammar books, searching for the most important issues that touched the attention of grammar scholars, whether those to which the grammarians did not assign names or those to which they agreed to name; It aroused the curiosity of many scholars in the field of grammar and prompted them to try to lift the curtain on her hidden contents, because of its profound impact on constructing rules and deducing grammatical rulings, with the aim of valuing the Arabic language,and elmasala elsadriya one of those issues with which writers begin their works by saying: In the name of God is the Most Gracious, the Most Merciful, and may God’s blessings and peace be upon Muhammad. We have sought to uncover the hidden secret of this issue by talking about its meaning and highlighting the opinions and criticisms of scholars regarding it in order to remove confusion about it.

Key words: named and unnamed masail, impact,el masaala elsadriya , criticism.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة: .....ب

الفصل الأول: تحديد المصطلحات والمفاهيم

أولا: ماهية الملقبات النحوية 6

1-مفهوم الخلاف النحوي: 6

1-1-لغة: 6

1-2-اصطلاحا: 7

1-3-نماذج من الخلاف النحوي: 8

1-3-1-مسألة في باب المرفوعات: العامل في رفع المبتدأ والخبر. 8

1-3-2-مسألة في باب المنصوبات: عامل النصب في المفعول به 11

1-3-3-مسألة في باب المجرورات: القول في عمل واو رب 12

2- مفهوم المسائل المسماة 14

2-1-لغة: 14

2-2-اصطلاحا: 15

3- المسائل غير المسماة.....16

3-1-مفهومها: 16

3-2- النماذج عن المسائل غير المسماة: 16

3-2-1-مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل أو المصدر؟ 17

3-2-2-مسألة وزن خطايا ونحوه: 19

3-2-3-مسألة وزن أشياء: 21

ثانيا: أثر الملقبات النحوية في التقعيد النحوي.....23
1-مفهوم التقعيد النحوي.....23
1-1-لغة:.....23
1-2-اصطلاحا:.....23
1-3-الفرق بين القاعدة والتقعيد:.....24
2-التقعيد النحوي عند مدرستي البصرة والكوفة.....25
2-1-الحدود الزمانية والمكانية:.....25
2-2-مصادر الاحتجاج اللغوي:.....27
2-2-1-السماع:.....27
أ- السماع عند العرب في القرآن الكريم:.....27
ب- السماع عند العرب في الحديث الشريف:.....29
ج- السماع في الكلام العربي:.....30
2-2-2-القياس:.....32
3- دور الملقبات النحوية في التقعيد النحوي.....33

الفصل الثاني: المسألة الصدرية مفهومها ومواطن إعرابها

أولا: ماهية المسألة الصدرية.....36
1-مفهومه المسألة الصدرية:.....36
1-1-لغة:.....36
1-2-اصطلاحا:.....37
2-سبب تسمية المسألة الصدرية:.....38

2-1- معنى البسملة: 38
2-2- معنى الصلاة على النبي: 40
2-3- اختلاف النحاة القدامى في تصدير كتبهم بالبسملة: 41
3- نص المسألة الصدرية 46
ثانيا: مواطن إعرابها 47
1-آراء النحاة في المسألة الصدرية: 47
1-1- الفريق الأول: 47
1-2-الفريق الثاني: 49
أ- إعراب جملة بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنِ الرَحِيمِ 50
ب- إعراب جملة صَلَى اللهُ عَلَى سَيِدِنَا مُحَمدٍ 50
2-نقد آراء النحاة في المسألة الصدرية: 51
2-1-نقد الفريق الأول: 51
2-2-نقد الفريق الثاني: 53
الخاتمة: 57
قائمة المصادر والمراجع: 60
الملخص: 65
Abstract: 65
فهرس الموضوعات 67